

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

الجلسة العامة ٧٦

الثلاثاء ١ آذار/مارس ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جوزيف ديس (سويسرا)

تقرر ذلك.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ١١٧ من جدول الأعمال (تابع)

البند ١٣٣ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة

مشروع قرار (A/65/L.60)

A/65/691/Add.2 و A/65/691/Add.3 و A/65/691/Add.4

و A/65/691/Add.5 و A/65/691/Add.6

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يذكر الأعضاء أن

الجمعية نظرت في هذا البند في مناقشة مشتركة مع
البند ١١٨ من جدول الأعمال بشأن تنشيط أعمال الجمعية
العامة، في جلستها العامة ٥٦ المعقودة في ٦ كانون
الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

ويذكر الأعضاء أيضا أن الجمعية العامة، في جلستها
العامة ٧٢ من دورتها الستين، المعقودة في ١٥ آذار/
مارس ٢٠٠٦، اتخذت القرار ٢٥١/٦٠، الذي أنشئ
موجبه مجلس حقوق الإنسان بوصفه هيئة فرعية للجمعية
العامة. تنص الفقرة ٨ من القرار ٦٠/٢٥١ على ما يلي:

”ويجوز للجمعية العامة أن تقرر، بأغلبية
ثلثي الأعضاء الحاضرين والمشاركين في التصويت،

الرئيس (تكلم بالفرنسية): جريا على الممارسة المتبعة

أود أن ألفت انتباه الجمعية العامة إلى الوثائق A/65/691/Add.2
و A/65/691/Add.3 و A/65/691/Add.4 و A/65/691/Add.5
و A/65/691/Add.6، التي يبلغ فيها الأمين العام رئيس الجمعية
العامة بأنه منذ إصدار رسالته الواردة في الوثيقة
A/65/691/Add.1، سددت بالاو، تونغ، سانت فنسنت وجزر
غرينادين، سانت كيتس ونيفس، نيبال المبالغ اللازمة لخفض
متأخراتها إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من ميثاق
الأمم المتحدة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تخطط علما على

النحو الواجب بالمعلومات الواردة في تلك الوثيقة؟

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



جميع الرجال والنساء الذين يأملون ويكافحون من أجل ضمان احترام حقوقهم، والذين يتعرضون اليوم لأكبر المخاطر. يجب ألا تخيب تطلعاتهم. إنني على ثقة من أن مناقشتنا بعد ظهر هذا اليوم ستعكس هذا الواجب، وأنا سنشيت أن الجمعية العامة أداة قوية في خدمة السلام والأمن والازدهار.

وأعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد بان - كي مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أرحب بهذه الفرصة لإطلاع الجمعية العامة على آخر التطورات في ليبيا. نجتمع اليوم لننظر في أزمة تميزت بأعمال عنف مستمرة، وسط حالة طوارئ إنسانية متفاقمة، وحالة سياسية يمكن أن تندهر أكثر.

وقد تصرف مجلس الأمن بإجماع وحسم حينما اجتمع في جلسة طارئة في عطلة نهاية الأسبوع. وأرحب أيضا بالبيانات القوية للعديد من القادة في العالم والمنظمات الدولية، بما في ذلك جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي. لقد تحدث العالم بصوت واحد. إننا نطالب بوقف فوري لأعمال العنف ضد المدنيين والاحترام الكامل لحقوقهم الإنسانية الأساسية، بما في ذلك حق التجمع السلمي وحرية التعبير.

وأرحب أيضا بتوصية مجلس حقوق الإنسان بتعليق عضوية ليبيا ما دام العنف مستمراً. وأؤيد تأييدا تاما قرار المجلس بسرعة إرسال لجنة دولية مستقلة للتحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان الدولية في ليبيا. ومن هذا المنطلق، أثنى على قرار مجلس الأمن إحالة الحالة القائمة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وترسل تلك الإجراءات مجتمعة رسالة قوية ومهمة، ذات مدلول كبير في المنطقة وخارجها، هي أنه لا مجال

تعليق حقوق عضوية المجلس التي يتمتع بها أي من أعضائه إذا ما ارتكب انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان“.

إننا نجتمع بعد ظهر هذا اليوم لننظر في أمر خطير. لقد قدم العديد من أعضاء الجمعية العامة مشروع القرار A/65/L.60، واقترحوا، بسبب حالة حقوق الإنسان في ليبيا، تعليق حقوق هذا البلد في عضوية مجلس حقوق الإنسان. ونخطط علما أيضا بتوصية قدمها في هذا الصدد مجلس حقوق الإنسان في دورته الاستثنائية في ٢٥ شباط/فبراير بشأن ليبيا.

إن الأحداث التي لا تزال تهر العالم العربي منذ عدة أسابيع تذكرنا بأنه لا يمكن أن يكون هناك أمن ولا تنمية ما لم تُحترم حقوق الإنسان. إن مصداقية المجتمع الدولي والجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان على المحك في كفالة احترام هذه الحقوق والمعاقبة على الانتهاكات التي تتعرض لها.

في يوم أمس، الاثنين ٢٨ شباط/فبراير، خاطبت مجلس حقوق الإنسان في افتتاح دورته السادسة عشرة. وهناك، أشرت إلى أهمية وجود مجلس قوي، يلتزم أعضاؤه بزيادة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من خلال إرساء القدوة، وبالتمسك بأعلى المعايير، وبمنع المعايير المزدوجة.

إن عقد المجلس دورة جلسة طارئة بشأن ليبيا يوم الجمعة الماضي واعتمد خلالها بتوافق الآراء القرار S-15/1 بشأن حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد من شأنه أن يرسل إشارة مهمة. إن الحالة في ليبيا تثير القلق العميق. وسيؤدي الإخفاق في النظر في هذه المسألة إلى خسارة كبيرة لمصداقية الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان.

واليوم، يعود الأمر إلينا، في الجمعية العامة، لنقوم بدورنا. يجب علينا أن نظهر الوحدة والعزم في تصميمنا على الحفاظ على القيم الأساسية للميثاق. هذا هو واجبنا نحو

ومع ذلك، ترد الأنباء عن وقوع اشتباكات عنيفة في الزاوية وما حولها، حيث صد مقاتلو المعارضة دبابات ومركبات مدرعة ليبية كانت تحاول اقتحام المدينة. وتفيد الأنباء بأن القوات الحكومية تشن، أو تعد لشن، هجمات على مصراتة. ويبدو أن قوات المعارضة في الشرق تنظم نفسها استعداداً لهجمات محتملة. وفي مدينة بنغازي الشرقية، أنشئ مجلس وطني انتقالي برئاسة وزير العدل السابق.

وثمة مؤشرات خطيرة على حدوث أزمة لاجئين ومشردين تزداد تفاقمًا. ويمكن أن يعطل العنف شبكات التوزيع ويؤدي إلى نقص في المواد الغذائية. والشواغل الإنسانية الرئيسية في الوقت الراهن تتعلق بالجزء الغربي من البلد، حيث أن إمكانية الوصول إليه والمعلومات بشأنه محدودة للغاية. والمدنيون يواجهون الفرار. ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لها وجود على الحدود التونسية والمصرية، والتي عبرها أكثر من ١١٠ ٠٠٠ شخص حتى الآن ويصل الآلاف غيرهم إليها كل ساعة.

وتشعر المفوضية بقلق بالغ من أن آلاف اللاجئين وغيرهم من الأجانب ربما يكونون محاصرين في ليبيا. وبالإضافة إلى ذلك، تقدر المنظمة الدولية للهجرة أن هناك ١,٥ مليون عامل مهاجر غير منتظم في البلد، معظمهم من أفريقيا وآسيا. وتبذل جهود كبيرة حالياً لتيسير عودة هؤلاء المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل إلى أوطانهم. وقد ناشدت المفوضية جميع حكومات البلدان المجاورة في شمال أفريقيا وأوروبا إبقاء الحدود البرية والجوية والبحرية مفتوحة أمام الأشخاص الذين يفرون من البلد. وكما أبلغت مجلس الأمن في الأسبوع الماضي، فإن من الضروري السماح لجميع من يسعون إلى مغادرة ليبيا بذلك، دون تمييز وبغض النظر عن جنسيتهم.

للإفلات من العقاب، وأن أولئك الذين يرتكبون الجرائم ضد الإنسانية سيعاقبون، وأن المبادئ الأساسية للعدالة والمساءلة ستكون لها الغلبة. واليوم، أحث الجمعية العامة على أن تتصرف بحسم أيضاً.

آخر التقارير الواردة من الميدان مثيرة للقلق. ويساورني بالغ القلق إزاء استمرار الخسائر في الأرواح، والقمع المستمر للسكان، والتحريض الواضح من قبل العقيد القذافي وأنصاره على العنف ضد السكان المدنيين. وتفيد الأخبار بأن مستودعات الأسلحة والترسانات قد فتحت للعصابات التي تقوم بترويع الأهالي. وهناك تقارير تفيد بأن القوات الحكومية أطلقت النار عشوائياً على المتظاهرين سلمياً، وقصفت قواعد عسكرية في شرق البلد. وفي الغرب، وردت تقارير عن اشتباكات مستمرة وخطيرة بين القوات الحكومية والمعارضين المسلحين.

وعدد القتلى بعد أسبوعين تقريباً من العنف غير معروف، لكن من المرجح أنه يتجاوز الألف، كما أبلغت بذلك مجلس الأمن يوم الجمعة (انظر S/PV.6490). والجرحى بالآلاف. وتضيف تقارير موثوقة ومتسقة مزاعم بحدوث عمليات قتل خارج نطاق القضاء، واعتقالات تعسفية واحتجاز وتعذيب.

ومع أن التقارير تفيد بأن أعداداً متزايدة من أفراد الجيش بدأت تتخلى عن النظام الحاكم وتنضم إلى المظاهرات، فيبدو أن العقيد القذافي وأنصاره يحكمون قبضتهم على المناطق الغربية من البلد، وعلى رأسها طرابلس والمناطق المجاورة. ووفقاً لبعض الإفادات، تقوم الحكومة بنشر قوات على طول الحدود التونسية أيضاً. وقد سيطر محتجون مسلحون على عدة مدن بالقرب من طرابلس، بما في ذلك الزاوية ومصراته.

مع الحكومات الإقليمية والمجتمع الدولي لتنسيق استجابتنا السريعة والفعالة.

ومنذ بداية الأزمة، دعوت القيادة الليبية إلى سماع وتلبية دعوتنا الجماعية القوية لإنهاء العنف واحترام حقوق الإنسان والتطلعات المشروعة للشعب الليبي. والانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي جديد ينبغي أن يبدأ الآن.

إن رياح التغيير تحتاح الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن تونس إلى مصر ومن البحرين إلى اليمن وما وراء ذلك، تطالب شعوب المنطقة بحقوق جديدة وبحريات جديدة. ويجب على المجتمع الدولي أن يقف بحزم. وميثاق الأمم المتحدة واضح جداً؛ إن من واجبنا الجماعي الدفاع عن حقوق الإنسان والتقدم الاجتماعي وتحسين مستويات الحياة في أجواء حرية أكبر.

ولا يقل أهمية عن ذلك أن مجتمعات هذه المنطقة كانت خلال الجانب الأكبر من تاريخها ضحايا للتدخل الخارجي في حياتها اليومية وفي ثقافتها. واليوم، وبينما هي تسعى إلى تشكيل مستقبل جديد، يتحتم على المجتمع الدولي أن يسلم بأن التغيير يجب أن يأتي من الداخل. ويعني ذلك، في المقام الأول، الملكية المحلية والقيادة المحلية، بما يتماشى مع التطلعات الشعبية إلى الكرامة والعدالة.

وفي ذلك المسعى العظيم والنبيل، فإن الأمم المتحدة تقف على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة بكل سبيل ممكن إذا ما طلبت شعوب المنطقة وحكوماتها مساعدتنا. وبخلاف الاحتياجات الإنسانية العاجلة، فإن تلك المساعدة يمكن أن تتخذ أشكالاً عديدة، من الدعم التقني في تنظيم الانتخابات إلى صياغة دساتير جديدة. ولنتذكر أن الحل للعديد من التحديات الأكثر إلحاحاً التي تواجه المنطقة هو، في نهاية المطاف، التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وذلك هو المجال الذي يمكن للأمم المتحدة وشركائها الدوليين تقديم المساعدة

وقد جرى إجلاء جميع موظفي الأمم المتحدة الدوليين قبل يومين. وستستمر عملياتنا من موقع ثانوي، مما يشكل تحدياً كبيراً لتنسيق المساعدة الإنسانية الدولية. وفي هذه الظروف الصعبة والتي لا يمكن التنبؤ بها، من المهم للغاية أن يظل المجتمع الدولي متحداً. وفي واشنطن، العاصمة، أجريت مشاورات معمقة أمس مع رئيس الولايات المتحدة أوباما وسأجري محادثات مماثلة مع غيره من قادة العالم والمنطقة خلال الأيام المقبلة.

إن التحدي الجماعي لنا سيتمثل في توفير حماية حقيقية لشعب ليبيا - أولاً، لوقف العنف وثانياً، للتعامل مع حالات الطوارئ الإنسانية المتزايدة. ويجب تنفيذ حظر الأسلحة وحظر السفر وتجميد الأصول بموجب قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١) تنفيذاً سريعاً وفعالاً. ويتعين علينا اتخاذ إجراءات ملموسة في الميدان لتوفير المساعدات الإنسانية والطبية. وعامل الوقت أساسي. فأرواح الآلاف في خطر.

وفي الأيام المقبلة، ستنشر أفرقة تقييم تابعة للأمم المتحدة لتنظيم استجابتنا الإنسانية، وستعمل في الميدان حيثما أمكنها ذلك في المناطق الشرقية والغربية من ليبيا. وفي الأيام المقبلة، ساعقد أيضاً اجتماعاً لرؤساء وكالات الأمم المتحدة وبرامجها الإنسانية، وكذلك المجموعات الدولية والإقليمية الأخرى، بما في ذلك على وجه الخصوص جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

وكما قلت، فإن الأولوية الفورية الأولى بالنسبة لنا يجب أن تكون توفير الإغاثة الإنسانية العاجلة - من غذاء ومياه وصرف صحي ومأوى - للآلاف على جانبي الحدود التونسية والمصرية. ويجب علينا أيضاً البحث عن سبل لتسريع عودة العمال الوافدين والرعايا الأجانب الذين تقطعت بهم السبل وأصبحوا ضعفاء إلى أوطانهم. وخلال الأسبوع، أعترم تعيين مبعوث خاص، سيعمل بشكل وثيق

جامعة الدول العربية بيانا يدين الجرائم المرتكبة ضد المتظاهرين المسالمين. كما أصدر الاتحاد الأفريقي بيانا في ٢٣ شباط/فبراير، يدين العنف العشوائي والمفرط المستخدم ضد الشعب الليبي.

غير أن الإدانة اقتصرَت تقريبا على الأطراف الفاعلة الإقليمية. وقد اتخذ مجلس حقوق الإنسان في الأسبوع الماضي القرار [A/HRC/S-15/2](#)، الذي يوصي الجمعية العامة بتعليق حقوق عضوية الجماهيرية العربية الليبية في ذلك المجلس. واعتمد مجلس الأمن أيضا بالإجماع القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) يوم السبت للمساعدة في وضع حد للجرائم التي يجري ارتكابها في ليبيا في هذه اللحظة التي نتكلم فيها. وقدم مشروع القرار [A/65/L.60](#) كل من الأردن وبوتسوانا وغابون وقطر ولبنان ونيجيريا. ويحدونا الأمل في أن يمكن الجمعية العامة من السعي لوضع حد فورا لمعاناة أشقائنا الليبيين.

لقد كنا على اتصال دائم مع زملائنا أعضاء الوفود للتشاور معهم بشأن طابع مشروع القرار وأهدافه. ومشروع القرار ذو طابع إجرائي في جوهره، ويتمشى مع توصية مجلس حقوق الإنسان الصادرة وفقا للفقرة ٨ من القرار ٢٥١/٦٠ لعام ٢٠٠٦. وتؤكد الدول التي قدمت مشروع القرار على أن التعليق المقترح هو إجراء استثنائي ومؤقت. ولأجل تلك الغاية، تتضمن الفقرة ٢ آلية لاستعراض التعليق المقترح، حسب الاقتضاء وفي الوقت المناسب، الذي نأمل أن يكون قريبا جدا.

فلنرتق الآن إلى مستوى آمال الشعب الليبي وتطلعاته باعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، ونأمل أن يكون ذلك اليوم. وأخيرا، اسمحوا لي أن أوجه رسالة تضامن واحترام عميق إلى الشعب الليبي الشجاع. ونتقدم بخالص تعازينا إلى عائلات الضحايا.

فيه أكثر من غيره - في التعليم وتمكين المرأة والتقدم الاجتماعي والاقتصادي وإيجاد وظائف وفرص للشباب.

وقد زار وكيل للشؤون السياسية، السيد باسكو، مصر في نهاية الأسبوع الماضي ونقل تلك الرسالة للسلطات ولمختلف أصحاب المصلحة الذين التقى بهم. وينطبق الشيء نفسه على تونس، التي أوفدت بعثة إليها في هذا الأسبوع لاستكشاف المساعدة التي يمكن للأمم المتحدة تقديمها. وفي محادثات مع زعماء المنطقة في كل بلد، فإنني أحث دائما على ضبط النفس وإجراء حوار مفتوح وشامل للجميع، وفي المقام الأول، احترام تطلعات الشعب في أكمل تعبير عنها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على بيانه.

معروض على الجمعية العامة مشروع قرار معنون "تعليق حقوق عضوية الجماهيرية العربية الليبية في مجلس حقوق الإنسان"، والصادر بوصفه الوثيقة [A/65/L.60](#).

وأعطي الكلمة لممثل لبنان لعرض مشروع القرار [A/65/L.60](#).

السيد سلام (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخطب الجمعية العامة اليوم في إطار البند ١١٧ من جدول الأعمال وأن أعرض، نيابة عن عدد من الدول العربية والأفريقية، مشروع القرار [A/65/L.60](#)، المعنون "تعليق حقوق عضوية الجماهيرية العربية الليبية في مجلس حقوق الإنسان".

إن عامل الوقت أساسي اليوم، كما يتبين من أعمال العنف والقتل الواسعة النطاق التي عانى منها الشعب الليبي على مدى الأسابيع القليلة الماضية، والتي نتابعها جميعا باهتمام. وقد اتخذت المنظمات الإقليمية إجراءات في الأسبوع الماضي، الأمر الذي مهد الطريق للمبادرة المعروضة على الجمعية اليوم. ففي ٢٢ شباط/فبراير، أصدر مجلس

ويجب على المجتمع الدولي أن يرسل رسالة قوية إلى أولئك الذين يتحملون المسؤولية عن أعمال العنف ضد الشعب الليبي، وإلى الشعب الليبي، الذي يعبر عن تطلعاته المشروعة، مفادها أن المجتمع الدولي ليس غير مبالٍ بالانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان، وأنه يحترم حق المتظاهرين سلمياً في التعبير عن تطلعاتهم المشروعة.

يجب على كل دولة من الدول الأعضاء حماية وصون جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً، لكن يترتب على أعضاء مجلس حقوق الإنسان واجب خاص في التصرف بالنيابة عن المجتمع الدولي لكفالة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وبالتالي، فإن المجموعة الأفريقية، إذ تنضم إلى توافق الآراء فيما يتعلق بمشروع القرار، تشدد على أن القرار المتخذ بشأن الظروف الاستثنائية في ليبيا لا يطعن في الحق السيادي للدول المنتخبة في مختلف أجهزة الأمم المتحدة في الوفاء بولاياتها.

وتؤيد المجموعة الأفريقية مناشدة مجلس الأمن للدول الأعضاء أن تقوم، من خلال العمل معاً والتصرف بالتعاون مع الأمين العام، بتسهيل عودة الوكالات الإنسانية واستدامتها وتوفير المساعدات الإنسانية وما يتصل بها في ليبيا. وشغلنا الشاغل، في هذا الوقت، هو سلامة ورفاهية شعب ليبيا والرعيا الأجانب في البلد. ويحدونا الأمل في أن تقنع قوة تصميم المجتمع الدولي السلطات الليبية بالتصرف بأقصى درجات ضبط النفس واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً. ونأمل أيضاً أن يبقى مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان الحالة في ليبيا قيد الاستعراض، وأن تعيد هذه الهيئات النظر في قراراتها على ضوء تطور الظروف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تنتقل الجمعية الآن إلى النظر في مشروع القرار A/65/L.60.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت محددة بـ ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد سوبورون (موريثيوس) (تكلم بالإنكليزية): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن المجموعة الأفريقية لعرب عن قلقنا العميق إزاء الحالة الراهنة في ليبيا ودعمنا لمشروع القرار A/65/L.60.

وفي ذلك الصدد، نشير إلى البيان الصادر عقب الاجتماع ٢٦١ لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، المعقود في ٢٣ شباط/فبراير، والذي أدان فيه المجلس بشدة الاستخدام العشوائي والمفرط للقوة والأسلحة الفتاكة ضد المتظاهرين السلميين، في انتهاك لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي. ولا تزال هذه الانتهاكات تسهم في خسارة الأرواح وتدمير الممتلكات. وشدد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي كذلك على أن تطلعات الشعب الليبي إلى الديمقراطية والإصلاح السياسي والعدالة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية هي تطلعات شرعية، وحث على ضرورة احترامها.

وأيدت المجموعة الأفريقية بمجلس حقوق الإنسان، في ٢٥ شباط/فبراير، اعتماد القرار A/HRC/S-15/2 المتعلق بحالة حقوق الإنسان في ليبيا، اقتناعاً منها بأن الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات منصوص عليه في المواد ١٩ و ٢١ و ٢٢ من عهد الأمم المتحدة الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وكذلك في المواد ٩ و ١٠ و ١١ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، الذي اعتمد عام ١٩٨١.

السنغال، السويد، سويسرا، شيلي، صربيا، الصومال، غواتيمالا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المكسيك، ملديف، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريشيوس، موناكو، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): هل لي أن أعتبر أن

الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/65/L.60؟

اعتمد مشروع القرار A/65/L.60 (القرار ٢٦٥/٦٥).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن

للممثلين الذين يرغبون في التكلم، شرحا للموقف بشأن القرار الذي اتخذ للتو. وأود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت أو شرح الموقف تقتصر مدتها على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد فاليريو بريسينو (فترويل) (تكلم بالإسبانية):

تعرب جمهورية فترويل البوليفارية عن أسفها العميق إزاء الأحداث التي وقعت مؤخرا في ليبيا وتأسف للخسائر في الأرواح البشرية في ذلك البلد الشقيق.

إن فترويل ترتبط ارتباطا تاريخيا بالعالمين العربي والأفريقي. وجذورنا تستمد غذاءها من تلك الثقافات القديمة التي أسهمت إسهاما كبيرا في صياغة علاقات إنسانية على أساس السلام والتضامن والعدل. والشعب الفترويلي يقف إلى جانب الشعب الليبي في النضال من أجل التحرر الوطني وتقرير المصير للشعوب وفي تحقيق التضامن بين بلدان الجنوب. والشعب الليبي الحر لا بد أن يقرر مصيره دون تدخل أجنبي. والشعوب ذات السيادة هي البطل الوحيد

وأود أن أختتم كلمتي بتأييد ما جاء في البيان الذي أدلى به باسم المجموعة الأفريقية في اجتماع مجلس حقوق الإنسان في ٢٥ شباط/فبراير:

”مثلما توحد المجتمع الدولي في إدانته لحالة حقوق الإنسان في ليبيا، يجب عليه أن يتوحد أيضاً لمساعدة ليبيا على تجاوز تحدياتها“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لقد استمعنا إلى آخر

المتكلمين تعليلا للتصويت قبل التصويت.

أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لغابون بشأن

نقطة نظامية.

السيدة بيبالو (غابون) (تكلم بالفرنسية): تحترم

غابون حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا. وتؤيد غابون البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لموريشيوس بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي. ويؤيد بلدي مشروع القرار A/65/L.60، ولكنه ليس من المشاركين في تقديمه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تبت الجمعية الآن في

مشروع القرار A/65/L.60، المعنون ”تعليق حقوق عضوية ليبيا في مجلس حقوق الإنسان“. أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد بونتارو (إدارة شؤون الجمعية العامة

والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/65/L.60، انضمت البلدان التالية إلى مقدميه: الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوروغواي، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، بيرو، تيمور - ليشتي، الجبل الأسود، جامايكا، جزر البهاما، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، الدانرك، رومانيا، سان مارينو، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة،

ومناورات الانفصاليين لها تاريخ طويل والتجارب الحديثة جدا تؤكد أنها أحد الأساليب المستخدمة من قبل القوى الإمبريالية، للتحريض على الانفصالات على أسس عرقية أو دينية أو أي أسس وتجزئة الدول، وهو ما يؤدي، بشكل عام، إلى اندلاع الحروب بين الأشقاء والتي يوجد اتجاه إلى استخدامها لتبرير الغزو الأجنبي.

ونحن مقتنعون بأن الشعب الليبي والشعوب العربية والأفريقية وجميع الشعوب المحبة للسلام في أنحاء العالم قاطبة سترفض الاحتلال العسكري لليبي. ونؤكد مجددا إدانتنا للعنف والإمبريالية ونزعة التدخل. ونحث البلدان الممثلة هنا على المساعدة في الحفاظ على استقلال ليبيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية. ونأسف لازدواجية المعايير التي تطبقها البلدان الإمبريالية على حقوق الإنسان.

إن وفاة إنسان واحد مؤلمة. ووفاة مئات الأشخاص في ليبيا مؤلمة. كما أن وفاة الآلاف من البشر الذين يتعرضون لغزوات عسكرية إمبريالية مؤلمة. ونحیی الشعوب العربية التي تخوض عملية تمرد سلمي ومبرر والتي تسعى إلى مستقبل أفضل على طريق السلام.

لقد آن أوان الدبلوماسية من أجل السلام، وليس الحرب. لقد حان الوقت للحوار وليس العنف. الأمم المتحدة موجودة لتعزيز السلام والتفاهم، وليس لتعزيز منطق الحرب. ويجب ألا نسمح لديناميات الموت ومنطق الإبادة بأن تتبلور في ليبيا وأن تسود بين الإخوة والأخوات من نفس الدولة.

اقترح الرئيس هوغو شافيز فرياس أمس إنشاء لجنة دولية للنوايا الحسنة من أجل السعي إلى تحقيق السلام في ليبيا. فمن الضروري تعزيز فورا حوار بين حكومة معمر القذافي وقوى المعارضة من أجل تحقيق التفاهم والمصالحة للشعب الليبي.

للتاريخ، وغير مأذون لأي قوة أجنبية بالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة الليبية.

ونثني على جهود البلدان الصديقة من أعضاء مجلس الأمن لمنع القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) من أن يصبح أداة للحرب. وينبغي ألا يُفسر ذلك القرار بما يتجاوز الهدف المتمثل في الحفاظ على سيادة ووحدة ليبيا وسلامتها الإقليمية. ونحث البلدان المحبة للسلام في جميع مناطق العالم على وقف خطط غزو ليبيا التي أعلنت عنها بلا خجل وزارة الخارجية والبتاغون في الولايات المتحدة. والهدف من هذه الخطط واضح، ألا وهو الاستيلاء على الإمكانات الضخمة من الموارد الطبيعية والاستراتيجية وثروة الوطن الأم ليبيا من الطاقة.

وبحسب وكالة الصحافة الفرنسية، فقد ذكر البنتاغون أن "جيش الولايات المتحدة يعيد نشر القوات العسكرية حول ليبيا". غير أن قرار مجلس الأمن لا يأذن بالتدخل العسكري. ومع ذلك، فإن بلدا إمبراليا ينشر بصورة انفرادية وواضحة عتاده العسكري لشن عدوان مسلح على ليبيا. وتقول صحيفة الباييس الإسبانية في عددها الصادر اليوم: "أوباما يقترح على الأمم المتحدة إنشاء منطقة حظر طيران. الولايات المتحدة تحشد قوات بحرية تجاه ليبيا لتدخل ممكن".

وفترويا تدعو إلى رفض تلك التعبئة المتعطشة للحرب للقوات الجوية والبحرية التابعة للولايات المتحدة في البحر الأبيض المتوسط. ومن يروجون لاستخدام القوة العسكرية ضد ليبيا لا يسعون إلى الدفاع عن حقوق الإنسان، وإنما لإنشاء محمية لانتهاكها، كما يفعلون دائما، في أحد أكبر مصادر النفط والطاقة في منطقة الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لقد استمعنا إلى المتكلم الوحيد شرحا للموقف.

أعطي الكلمة الآن للوفود الراغبة في الإدلاء ببيانات عامة بعد اتخاذ القرار ٢٦٥/٦٥.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): للمرة الأولى على الإطلاق، تعلق الجمعية العامة عضوية عضو في مجلس حقوق الإنسان. إن هذا توبيخ قاس، لكن قادة ليبيا هم الذين جلبوه لأنفسهم. الولايات المتحدة ما زالت تشعر بهول الحالة في ليبيا، وتتجه مواطنونا صوب عائلات الليبيين الذين قتلوا ونصلي من أجلهم.

لقد اتحدت الجمعية العامة للتكلم بصوت واحد مع حكام ليبيا غير الآمين. إن هذا الإجراء الذي لم يسبق له مثيل يبعث تحذيرا واضحا آخر إلى السيد القذافي والذين ما زالوا يساندون. يجب عليهم وقف عمليات القتل. وعندما يكون السبيل الوحيد أمام زعيم ما للتشبث بالسلطة هو انتهاك حقوق الإنسان لشعبه بشكل صارخ ومنظم فإنه يفقد أي شرعية للحكم. ويجب عليه أن يتخلى عن الحكم ويجب عليه القيام بذلك الآن.

إن من يقوم بالاحتجاجات في ليبيا هم شعب ليبيا. ويتعلق هذا الأمر بحقوق الإنسان العالمية للشعب الليبي وجميع الناس، وبالنظام الذي فشل في النهوض بمسؤولياته لحماية شعبه. كان من دواعي سرور الولايات المتحدة أن تكون من المشاركين في تقديم القرار ٢٦٥/٦٥، جنبا إلى جنب شركاء من جميع مناطق العالم، مما يؤكد الطابع العالمي لهذا القرار وعمق التزامنا بحقوق الإنسان التي نؤمن بها جميعا.

ولا بد لي أن أضيف أن الولايات المتحدة ترفض تماما التشويه المتعمد والقبيح الذي قدمه الوفد الفنزويلي لسياسة الولايات المتحدة وموقفها. وفي الوقت الذي تعمل

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لقد انقضت الـ ١٠ دقائق المخصصة للبيانات لتعليق التصويت، وأود أن أطلب إلى ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية احتتام كلمته.

السيد فاليريو بريسينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نحن ونتضرع لله سبحانه وتعالى أن الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز، والتحالف البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية واتحاد دول أمريكا الجنوبية ستكرس نفسها على وجه السرعة للعمل من أجل السلام في ذلك البلد.

اسمحوا لي أن أختتم بسؤال: من سيدفع ثمن وفاة أكثر من مليون شخص في العراق؟ من الذي سيدفع ثمن المجزرة المستمرة ضد الشعب الفلسطيني؟ لماذا لا يمثل من اعترفوا بارتكاب جرائم الحرب هذه، والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية أمام المحكمة الجنائية الدولية؟ وما هي الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن فيما يتعلق بهذه المجازر البشعة التي يستمر ارتكابها بدون عقاب؟

وختاما، نود أن نسجل في المحضر أن جمهورية فنزويلا البوليفارية لديها تحفظات فيما يتعلق بمضمون الفقرة ١ من القرار ٢٦٥/٦٥، الذي اعتمدته للتو هذه الجمعية العامة، وعملا به قررت تعليق حقوق عضوية الجماهيرية العربية الليبية في مجلس حقوق الإنسان. إن مثل هذا القرار لا يمكن اتخاذه إلا بعد إجراء تحقيق موضوعي وموثوق به للتأكد من صحة الأحداث. ولا يمكن إدانة أي بلد مسبقا. ونحن نعتبر هذا القرار متهورا، كما أنه اتخذ بدون انتظار نتائج التحقيق التي يتعين الاضطلاع بها من جانب اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق المعينة من مجلس حقوق الإنسان وفقا لقراره د/١٥-١٥-١٥ S-15/1 المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير.

وقد أظهر هذا الإجراء أن الدول الأعضاء يمكنها، في أحلك اللحظات أن تنسج الوحدة عبر الخطوط التي غالبا ما تقسم هذه الجمعية. اختتمت يوم الجمعة الماضي الدورة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان بتوافق قوي في الآراء بشأن تشكيل لجنة دولية مستقلة للتحقيق وبتوصية الجمعية العامة تعليق حقوق عضوية ليبيا في المجلس.

الاتحاد الأوروبي يهنئ بوتسوانا والأردن ولبنان ونيجيريا وقطر على أخذ زمام المبادرة لترجمة توصية مجلس حقوق الإنسان إلى قرار الجمعية العامة الضروري. لقد أظهرت هذه البلدان قدرة قيادية عظيمة. فاستجابت بشعور من الإلحاح الذي تتطلبه الحالة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تماما مبادئها.

لذلك يرحب الاتحاد الأوروبي أيما ترحيب باعتماد الجمعية العامة اليوم القرار ٢٦٥/٦٥. هذه هي الاستجابة المناسبة لخطورة الحالة في الميدان - من استخدام للذخيرة الحية والأسلحة الثقيلة ضد متظاهرين مسالمين يمارسون حقهم في حرية التجمع، والقمع العنيف المستمر للمدنيين، ومصادرة حرية التعبير من خلال حجب الاتصالات الإلكترونية.

وقد أكد على إلحاح الحالة وشدها المتناهية كل من مجلس الأمن، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، وعدد من المقررين الخاصين التابعين للأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي نفسه، ومجموعة واسعة من الأطراف الفاعلة الدولية. وعلى وجه الخصوص، أشارت المفوضة السامية لحقوق الإنسان إلى أن كل دولة ملزمة بحماية الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييداً تاماً هذا الموقف، وعلاوة على ذلك يذكر بأن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) قد أكدت مجدداً على أن كل دولة على حدة

هذه الجمعية بانسجام تام لدعم الشعب الليبي، من المخزي أن تستغل إحدى الدول الأعضاء، التي لا داعي للتطرق لسجلها المستحق للشجب، هذه المناسبة لنشر الأكاذيب وتعزيز الخوف وزرع الكراهية.

في المقابل، تصرفت الجمعية العامة اليوم وفقاً لأنبيل تقاليد الأمم المتحدة وأوضحت أن الحكومات التي تصوب بنادقها على شعوبها لا مكان لها في مجلس حقوق الإنسان. وينبغي الحصول على عضوية مجلس حقوق الإنسان من خلال احترام حقوق الإنسان وعدم منحها لمن ينتهكونها. ونأمل أن تتمكن من العمل معاً للبناء على الخطوة الموحدة والجريئة والمبدئية التي اتخذت اليوم للدفاع عن حقوق الإنسان العالمية على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ونحن نحیی أعضاء الجمعية العامة على اتخاذ هذا القرار التاريخي.

السيد كوروسي (هنغاريا): سيدي الرئيس، أود أن أبدأ كلمتي باللغة العربية تعبيراً عن تضامننا واحترامنا العميقين للشعب الليبي الذي ينتفض بسرعة من أجل حريته وإعمال حقوق الإنسان الأساسية في أراضيه. ويسعدني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

(تكلم بالانكليزية)

تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة أيسلندا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والمرشحون المحتملون ألبانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا وصربيا.

إن أعمال العنف المهولة والواسعة النطاق التي تُرتكب بحق المتظاهرين المسالمين وغيرهم من المدنيين في ليبيا تتطلب استجابة واضحة من المجتمع الدولي. وكجزء من هذه الاستجابة، اعتمدت الجمعية العامة اليوم القرار ٢٦٥/٦٥. وفي الواقع، تم اعتماد قرار اليوم بتعبئة البلدان من جميع المناطق. لقد تكلم المجتمع الدولي بصوت واحد.

ليبيا، وتلبية الاحتياجات الإنسانية الناجمة عن العنف والاضطرابات، والسماح بإخلاء جميع الأجانب في الجماهيرية العربية الليبية بأمان، والتحقيق في المسؤوليات عن الجرائم المستمرة ومحاسبة مرتكبيها محاسبة شاملة. وفي هذا الصدد، أظهر مجلس الأمن مقدرة كبيرة على الحسم يوم السبت باتخاذ بالإجماع قراراً قوياً (القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)) يتضمن تدابير إلزامية مهمة، مثل حظر توريد الأسلحة، وحظر السفر، وتجميد أصول المسؤولين، فضلاً عن إحالة الحالة في ليبيا إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

واليوم أيضاً، اتخذت الجمعية العامة، بوصفها الصوت العالمي لعضوية الأمم المتحدة، إجراءات حاسمة واستخدمت الأدوات المتاحة لها لإرسال رسالة قوية إلى العالم.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): تؤكد حكومة المكسيك مجدداً إدانتها للعنف الشديد المستخدم في ليبيا لقمع التظاهرات السلمية، فضلاً عن عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، والهجمات العشوائية على السكان، والانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان في ذلك البلد. إن الاحترام الكامل لحقوق الإنسان هو التزام لا يمكن للسلطات أن تتصل عنه. وفي جميع الأوقات، وفي أي ظرف من الظروف، يجب على حكومة ليبيا حماية السكان الموجودين على أراضيها.

إن المسؤولية عن حماية حقوق الإنسان مسؤولية عالمية لا تعرف حدوداً. ويجب على الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان أن تلتزم بالتقيد الصارم بمعايير حقوق الإنسان؛ وتلك مسؤولية تترتب عليها بحكم انضمامها إلى المجلس. وهذا هو السبب في أن الحالة في ليبيا تشكل مصدر قلق أكبر. ونظراً لخطورة الأحداث، رأت المكسيك أن من

تتحمل المسؤولية عن حماية سكانها من الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، وأن المجتمع الدولي يتحمل، من خلال الأمم المتحدة، المسؤولية عن اتخاذ إجراء إذا لم تقم السلطات الوطنية بأداء واجبها.

ولا يمكن للجمعية العامة أن تظل صامته حيال الأحداث المروعة التي تجري الآن في ليبيا. وعند انتخاب ليبيا لعضوية المجلس في أيار/مايو الماضي، تعهدت بالوفاء الكامل بجميع التزاماتها في مجال حقوق الإنسان. لكن للأسف، انتهكت هذه التعهدات انتهاكاً سافراً. إن عضوية المجلس تترتب عليها بالتأكيد واجبات والتزامات معينة. فبموجب القرار ٢٥١/٦٠، يتعين على أعضاء الأمم المتحدة المنتخبين لعضوية المجلس أن يلتزموا بأعلى المعايير في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وأن يتعاونوا مع المجلس تعاوناً كاملاً. ويتوخى القرار ٢٥١/٦٠ أيضاً إمكانية تعليق حقوق عضوية المجلس التي يتمتع بها أي من أعضائه إذا ما ارتكبت انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان. وهكذا، فإن الجمعية العامة استفادت ببساطة من الأدوات المتاحة التي تم توحيدها لدى إنشاء مجلس حقوق الإنسان.

وقرار اليوم لا يعاقب الشعب الليبي بأي حال من الأحوال. على العكس من ذلك، إنه رسالة مدوية للتضامن معه تعبر عن القلق الشديد إزاء محتته. والاتحاد الأوروبي مستعد، بطبيعة الحال، لإعادة النظر، في إطار الجمعية العامة، في مسألة حقوق عضوية الجماهيرية العربية الليبية في مجلس حقوق الإنسان على أساس تطور الحالة؛ ويحدوه الأمل في أن تسمح لنا الأحداث في المستقبل قريباً بإعادة العضوية الكاملة لليبيا.

وفي الوقت نفسه، لا يزال هناك الكثير مما يتعين على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي القيام به لحماية السكان في

وأخيراً، إن مسألة اليوم تُثبت، لكل من لا يزال بحاجة إلى إثبات، أن قضية حقوق الإنسان عالمية لا ميزة فيها لحضارة أو دين أو ثقافة أو منطقة من العالم على أخرى.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بما أنه لا يزال هناك ٢٣ متكلماً على قائمتي، أعلن الآن إغلاق قائمة المتكلمين.

السيد كابكتولان (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، تعرب الفلبين عن تقديرها العميق لكم، سيدي، على عقد هذه الجلسة المهمة في الوقت المناسب بشأن الحالة في ليبيا.

وكما أكدت في مناسبات عدة، لم تعد المسافة والبعد الجغرافيان يعزلان البلدان والمناطق عن التطورات الجارية في بلدان ومناطق أخرى في عالمنا الشديد التشابك والترابط. والتوتر والصراع الجاريان في ليبيا يمكن، في حالة عدم حلها سلمياً وبسرعة، أن يؤثر سلباً على المنطقة بأسرها - بل والعالم - نظراً لأن الصراعات وحالات الاضطراب في بلد واحد أو منطقة واحدة تنحو إلى الامتداد لبلدان ومناطق أخرى. وبينما تغرق ليبيا في مزيد من الفوضى، فإنه حتى البلدان البعيدة مثل الفلبين ليست محصنة ضد هذه الاضطرابات. وفضلاً عن السكان المشردين داخلياً في ليبيا، فإن وجود مواطني دول ثالثة في كل مكان هناك يتطلب أن يضمن المجتمع الدولي أمنهم ورفاههم. والفلبين تدعو الدول الأعضاء التي يمكنها وضعها من القيام بذلك إلى السماح لمواطني الدول الثالثة الفارين من الحالة في ليبيا بدخول أراضيها وتوفير ممر آمن لهم.

إن الفلبين وليبيا تربطهما علاقات ثنائية قوية ونشطة. ولهذا السبب، تشعر الفلبين بقلق عميق إزاء حالة هذا الصديق المقرب. ونأمل ونصلي من أجل أن تنتهي إراقة الدماء والعنف في ليبيا قريباً وأن يسود السلام والاستقرار في ذلك البلد مرة أخرى. والتحدي الذي يواجهه الفلبين هو أمن

الضرورة. يمكن الحفاظ على نزاهة المجلس ودعم توصية الجمعية العامة بأن تُعلّق عضوية ليبيا في مجلس حقوق الإنسان إلى حين تستقر الحالة هناك، وتُحترم حقوق الإنسان احتراماً تاماً، وتستعاد سيادة القانون. ولأول مرة، تصرفت الجمعية العامة بتنفيذٍ كاملٍ لنص وروح القرار ٢٥١/٦٠، وبذلك كفلت أن يظل النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان متمتعاً بالمصداقية.

وأخيراً، أود أن أشكر تلك البلدان من المجموعتين الأفريقية والعربية التي أظهرت التزامها بحقوق الإنسان في تقديم القرار المهم ٢٦٥/٦٥، الذي أصبحت المكسيك من بين مقدميه.

السيد سلام (لبنان): من دواعي الشرف لوفد بلدي أن يكون من بين الدول التي تقدمت بمشروع القرار الذي اعتمد اليوم، وذلك لعدة أسباب، أبرزها أن لبنان كان من بين الدول التي ساهمت في وضع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، من خلال مشاركته في أعمال اللجنة التي أناطت بها هذه الجمعية وضع مسودة هذا الإعلان. كما أن بلدي، بعد أن عانى من ويلات الحروب والعنف لسنوات طويلة، بات دستوره ينص على الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ولا يسعنا اليوم، ونحن بصدد التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في ليبيا، سوى أن نذكر بأن لهذه الانتهاكات تاريخاً طويلاً، ولعل من أبرزها الجريمة المستمرة منذ ١٩٧٨ والمتتمثلة في احتجاز القائد الوطني والروحي اللبناني الإمام موسى الصدر حرية ورفيقه وإخفائه، وهو رجل الحوار والانفتاح الذي عمل على إعلاء فكرة الحرية وقيمة الإنسان.

ليبيا للهجمات الوحشية التي يشنها نظام القذافي على شعبه. ولا يمكن للعالم أن يقف مكتوف الأيدي فيما يهدد القذافي وأفراد أسرته بإراقة المزيد من دماء الأبرياء في محاولتهم للاحتفاظ بالسلطة.

ومواصلة السماح لنظام القذافي بأن يكون له صوت في مجلس حقوق الإنسان سيكون إهانة ليس لشعب ليبيا، الذي ثار للمطالبة بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، فحسب ولكن أيضا للمجتمع الدولي بأسره الذي يعتبر مجلس حقوق الإنسان الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والتصدي لحالات وقوع انتهاكات.

وقد نصت الجمعية العامة في القرار ٢٥١/٦٠ على إمكانية تعليق حقوق العضوية في مجلس حقوق الإنسان في حالات كهذه. والتقايس في مواجهة الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان التي تجري في ليبيا كان من شأنه أن يقوض بشكل خطير مصداقية مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة. وبالتالي، يسر كندا أن الجمعية، وهي هيئة ذات عضوية عالمية، تمكنت من الاستجابة بهذه السرعة اليوم.

السيدة حسين (ملديف) (تكلمت بالإنكليزية): في ٢٥ شباط/فبراير، اتخذ مجلس حقوق الإنسان خطوة تاريخية وأوصى بتعليق عضوية ليبيا في المجلس بسبب انتهاكاتها الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان (انظر [A/HRC/S-15/2](#)). وبعدها بيوم واحد، بنى مجلس الأمن على ذلك بقراره ١٩٧٠ (٢٠١١)، الذي يفرض عقوبات وحظرا على النظام. وقد اتخذت الجمعية العامة اليوم إجراء بتعليق حقوق عضوية ليبيا في مجلس حقوق الإنسان. وتلك القرارات، ولئن كانت خطوات هامة، فإنها غير كافية لإنقاذ أرواح الكثيرين الذين يموتون ونحن نتكلم هنا. ويجب اتخاذ قرارات

ورفاه نحو ٢٦ ٠٠٠ مواطن فلبيني في ليبيا. وبينما نتكلم، فإن حكومة بلدي تبذل قصارى جهدها لضمان سلامة ورفاه المواطنين الفلبينيين هناك وتبذل أقصى جهد لإجلالهم إلى مناطق أكثر أمنا. وفي هذا الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر تونس ومصر ومالطة واليونان وتركيا وغيرها من بلدان البحر الأبيض المتوسط، التي سمحت بالمرور الآمن للفلبينيين الذين يعبرون أراضيها من أجل العودة إلى وطنهم.

والأمم المتحدة والمجتمع الدولي يتحملان مسؤولية لا مفر منها عن تقديم أي مساعدة ممكنة للشعب الليبي خلال أوقات الطوارئ والتغيير الهائل هذه. إن المخاطر كبيرة ليس بالنسبة لليبيا فحسب، بل أيضا للعالم بأسره. وأدوات الدبلوماسية والحوار السلمي بين الأطراف المتنازعة التي أثبتت الزمن جدارتها يجب تسخيرها وتعزيزها بقوة. والحل العسكري لن يترتب عليه سوى زيادة مأساة الشعب الليبي ومشقته.

والفلبين تعرب عن تضامنها مع شعب ليبيا. والفلبين، بوصفها بلدا شهد انتقالا سياسيا سلميا قبل ٢٥ عاما من خلال ثورة سلطة الشعب، تعرف الثمن الباهظ والتضحيات الهائلة التي يتطلبها تحقيق الحرية السياسية والحريات الاقتصادية والعدالة بطريقة غير عنيفة. والطريق إلى الديمقراطية عملية طويلة وشاقة، يكتنفها الكثير من الحواجز والعقبات. ولكن في النهاية فإن منارة الديمقراطية لن تنطفئ وستظل تلهم الشعوب المقهورة التي عقدت العزم على تحرير نفسها في جميع أنحاء العالم.

السيد ماكني (كندا) (تكلم بالإنكليزية): إن كندا تضم صوتها إلى المتكلمين الآخرين في الإشادة باتخاذ القرار ٢٦٥/٦٥، الذي يعلق حقوق عضوية الجماهيرية العربية الليبية في مجلس حقوق الإنسان. وكندا تنضم إلى بقية المجتمع الدولي في التعبير عن غضبنا إزاء الصور المفزعة المرسلة من

ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية لتحديد المسؤولية عن الجرائم التي ارتكبت.

وكولومبيا تؤكد من جديد على الحاجة الملحة إلى وقف العنف وتطالب السلطات الليبية بالامتثال بصرامة لالتزاماتها الدولية وللقانون الإنساني الدولي. ونرفض بشكل قاطع دعاوى التحريض من قبل الدوائر الرسمية وندين انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعب الليبي. وينبغي للدولة أن تضطلع بمسؤوليتها الأساسية عن ضمان أمن وحقوق مواطنيها، بما في ذلك الحق في الحياة وحرية التعبير والتجمع السلمي.

وقد التزمت كولومبيا بموقف حازم وثابت في جميع المحافل التي عاجلت هذه الحالة. وكنا من مقدمي قرار مجلس الأمن الذي أنشأ لجنة دولية للتحقيق في الانتهاكات التي ارتكبت في ليبيا وأوصى بتعليق عضوية ليبيا في مجلس حقوق الإنسان. وفضلاً عن ذلك القرار، فقد اشتركنا أيضاً في تقديم القرار ٢٦٥/٦٥ الذي قررت فيه الجمعية العامة تعليق عضوية ليبيا في مجلس حقوق الإنسان.

إن تطلعات شعب ليبيا في العيش في مجتمع أكثر عدالة وإنصافاً يتمتع فيه المواطنون بحقوقهم وحرياتهم الأساسية بالكامل، تطلعات مشروعة. والمصالحة تقتضي تحديد المسؤوليات للتعامل مع الإفلات من العقاب وضمان تقديم مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية إلى العدالة.

ولا بد أن يبقى المجتمع الدولي متحداً ومتيقظاً، وينبغي أن يواصل اتخاذ الإجراءات لوضع حد للانتهاكات التي يرتكبها النظام القمعي الليبي.

السيد إرثوريث (شيلي) (تكلم بالإسبانية): إن الأحداث الخطيرة التي تتكشف في ليبيا والقمع غير المقبول الذي تمارسه حكومة العقيد القذافي، وهو ما أدانته شيلي بصورة قاطعة، قد جمعنا هنا اليوم معاً لكي نقرر تعليق

وإجراءات حازمة ضد هذه الانتهاكات لحقوق المواطنين الأبرياء.

وملديف تدين بشدة أعمال العنف التي تشنها السلطات الليبية ضد شعبها، ذلك الشعب الذي يحاول فحسب تأكيد حقوقه العالمية في حرية التعبير والتجمع واختيار حكومته بطريقة ديمقراطية. ومن الواضح أن انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان قد ارتكبت في ليبيا، وأنها تشكل على الأرجح جرائم ضد الإنسانية. ومن الواضح أن النظام الديكتاتوري الليبي لا يعتزم القيام بمسؤوليته الرئيسية عن حماية شعبه. وعليه، فإن من واجب المجتمع الدولي أن يتدخل. ونحن، مجتمع الدول، نتحمل مسؤولية واضحة لا لبس فيها عن حماية الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال في ليبيا؛ وعن إزاحة معمر القذافي وحلفائه عن السلطة وإخضاعهم للمساءلة عن جرائمهم؛ وعن المساعدة على بناء بلد ديمقراطي جديد.

وملديف، وهي أيضاً بلد مسلم يستجيب لنداءات إخواننا وأخواتنا في ليبيا، يثني على جميع الدول الأعضاء في هذه الهيئة لاتخاذ القرار ٢٦٥/٦٥. والإجراء الذي أُنخذ اليوم في الجمعية العامة يجب أن يتبعه التزام مستمر واتخاذ إجراءات عاجلة بلا تراخ من قبل المجتمع الدولي.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): يشهد العالم حالياً واحدة من أكثر الأحداث المخزية والمؤسفة في السنوات الأخيرة: قمع عنيف من قبل نظام ديكتاتوري لشعبه وانتهاك صارخ لحقوق الإنسان. واتسم رد فعل منظومة الأمم المتحدة بالسرعة والاستعجال اللذين تستدعيهما الحالة. وبعد أن دعا مجلس الأمن إلى العودة للحس السليم والتعامل السلمي مع الاحتجاجات الشعبية وهو ما تجاهلته السلطات الليبية، فقد اتخذ بالإجماع القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) لفرض عقوبات وإحالة الحالة في

السيد روسينثال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): إن القرار المتخذ اليوم لا يشير إلى الحالة في الجماهيرية العربية الليبية فحسب، بل إنه يشير بنفس الأهمية إلى الأمم المتحدة ومحافلها الحكومية الدولية المختلفة، والمشاكل العويصة التي نواجهها في بعض الأحيان في التوفيق بين المبادئ والمقاصد المختلفة الواردة في الميثاق.

وعلى سبيل المثال، فإن منظماتنا تعترض بطابعها العالمي، وفي هذا السياق، نقدر تنوع وجهات النظر في محافلنا. وعلى مدار تاريخ الأمم المتحدة برمتها، لم نلجأ إلا في بضع حالات إلى تعليق العضوية أو طرد دولة عضو من محفل أو أكثر. وهذه وسيلة أخرى للتعبير عن أن متطلبات الانتماء إلى منظماتنا ليست صارمة للغاية. بل إننا نفهم أن التعددية والتنوع من مصادر قوة الدبلوماسية المتعددة الأطراف.

غير أن اتخاذ القرار ٢٥١/٦٠ والقرار المتخذ اليوم يرسلان إشارة مفادها أن مجتمع دولنا يقتضي فرض حدود معينة لقواعد سلوك الدول الأعضاء. والمسألة التي تشغل بالنا اليوم تتعدى تلك الحدود. وما من شك في أن حقوق الإنسان الأساسية لشعب الجماهيرية العربية الليبية تنتهك بشكل منهجي وصارخ؛ أو بعبارة أخرى فإن حكومة ذلك البلد لا تفي حتى بالحدود الدنيا من مسؤوليتها عن حماية سكانها المدنيين. وهذا يعني أنها تفتقر إلى السلطة الأخلاقية لإبداء الرأي فيما يتعلق بتصرفات بلدان أخرى بشأن حقوق الإنسان المعترف بها في الإعلان العالمي.

وفي ذلك الصدد، نفهم أن القرار المتخذ مؤخراً ليس مجرد تعبير عن التضامن مع شعب ليبيا فحسب، بل إنه يعزز الآليات المتاحة للأمم المتحدة للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها على مستوى العالم، ولهذا السبب، نرحب بالقرار.

السيد نونييث موسكيرا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): تتشاطر كوبا تماماً الشواغل الدولية حيال سقوط قتلى في

حقوق ليبيا باعتبارها عضواً في مجلس حقوق الإنسان، وفقاً للسلطة المحددة في الفقرة ٨ من القرار ٢٥١/٦٠، الذي أنشأ مجلس حقوق الإنسان.

إن حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتراصة متشابكة ويعزز بعضها بعضاً. ورد الفعل غير المتناسب والوحشي من جانب حكومة طرابلس ضد احتجاجات شعبها الذي يطالب بالحقوق المشروع في الإصلاح أمر غير مقبول تماماً من أي دولة من الدول الأعضاء، ناهيك عن عضو في مجلس حقوق الإنسان. وفضلاً عن ذلك، فقد تقاعست ليبيا على نحو خطير عن تحمل مسؤوليتها عن حماية سكانها المدنيين. ونحن نشعر بالقلق، بل وينبغي أن نشعر بالقلق بشكل خاص إزاء حالة النساء والأطفال في ذلك البلد.

إن القرار ٢٥١/٦٠، الذي أنشأ مجلس حقوق الإنسان، ينص في الفقرة ٩ على أنه ينبغي أن يتحلى أعضاء المجلس "بأعلى المعايير في تعزيز وحماية حقوق الإنسان". ومن الواضح أن هذا ليس هو الحال بالنسبة لليبيا.

وشيلي، باعتبارها عضواً في مجلس حقوق الإنسان، شاركت في تقديم مشروع القرار S-15/1، الذي اتخذته المجلس يوم الجمعة الماضي، كما قدمت القرار الذي اتخذته الجمعية مؤخراً. وأيدت شيلي القرارين لأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان أحد ركائز سياستها الخارجية والداخلية، ولأنها ملتزمة بقوة بهذه المنظمة، وبنظام حقوق الإنسان، وبمجلس حقوق الإنسان بالأخص.

ولا يمكن تصور أن حكومة تنتهك حقوق الإنسان والحريات الأساسية لشعبها بشكل منهجي. يمكن أن تنتمي إلى المجلس. ونأمل في أن تتغير الظروف وأن يتسنى للجمعية أن تتخذ مرة أخرى في القريب العاجل من أجل إعادة الحقوق التي عُلقت اليوم.

الأساسية بالكامل، تطلعات مشروعة. والمصالحة تقتضي تحديد المسؤوليات للتعامل مع الإفلات من العقاب وضمان تقديم مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية إلى العدالة.

ولا بد أن يبقى المجتمع الدولي متحداً ومتيقظاً، وينبغي أن يواصل اتخاذ الإجراءات لوضع حد للانتهاكات التي يرتكبها النظام القمعي الليبي.

السيد إراثوريث (شيلي) (تكلم بالإسبانية): إن

الأحداث الخطيرة التي تتكشف في ليبيا والقمع غير المقبول الذي تمارسه حكومة العقيد القذافي، وهو ما أدانتها شيلي بصورة قاطعة، قد جمعتنا هنا اليوم معاً لكي نقرر تعليق حقوق ليبيا باعتبارها عضواً في مجلس حقوق الإنسان، وفقاً للسلطة المحددة في الفقرة ٨ من القرار ٢٥١/٦٠، الذي أنشأ مجلس حقوق الإنسان.

إن حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتراصة متشابكة ويعزز بعضها بعضاً. ورد الفعل غير المتناسب والوحشي من جانب حكومة طرابلس ضد احتجاجات شعبها الذي يطالب بالحقوق المشروع في الإصلاح أمر غير مقبول تماماً من أي دولة من الدول الأعضاء، ناهيك عن عضو في مجلس حقوق الإنسان. وفضلاً عن ذلك، فقد تقاعست ليبيا على نحو خطير عن تحمل مسؤوليتها عن حماية سكانها المدنيين. ونحن نشعر بالقلق، بل وينبغي أن نشعر بالقلق بشكل خاص إزاء حالة النساء والأطفال في ذلك البلد.

إن القرار ٢٥١/٦٠، الذي أنشأ مجلس حقوق الإنسان، ينص في الفقرة ٩ على أنه ينبغي أن يتحلى أعضاء المجلس "بأعلى المعايير في تعزيز وحماية حقوق الإنسان". ومن الواضح أن هذا ليس هو الحال بالنسبة لليبيا.

وشيلي، باعتبارها عضواً في مجلس حقوق الإنسان، شاركت في تقديم مشروع القرار S-15/1، الذي اتخذته المجلس

صفوف المدنيين في ليبيا، وتدعم حلاً سلمياً وسيادياً لل نزاع يتوصل إليه الشعب الليبي، بدون أي تدخل خارجي.

ونحن نتابع بقلق التصريحات المتكررة لمسؤولين من أمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي يلمحون فيها إلى أنهم يدرسون خيارات تنطوي على القيام بعمل عسكري في ليبيا، إلى جانب تقارير صحفية تشير إلى تحرك قوات وأصول عسكرية صوب المنطقة.

وكوبا ترفض رفضاً قاطعاً أي تدخل عسكري في ذلك البلد، الأمر الذي قد يفضي إلى سقوط آلاف القتلى، فضلاً عن العواقب الوخيمة للغاية التي سيواجهها الاقتصاد العالمي.

وفي ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١، في جنيف، اعترض الوفد الكوبي على الفقرة ١٤ من منطوق القرار بشأن حالة حقوق الإنسان في الجماهيرية العربية الليبية (القرار S-15/1)، الذي اتخذ في سياق الدورة الاستثنائية لمجلس حقوق الإنسان بشأن موضوع ذلك البلد. وكما قال ممثل كوبا في بيانه آنذاك، فإن مضمون تلك الفقرة يرسى سابقة خطيرة فيما يتعلق بالتعاون في مجال حقوق الإنسان، الذي يتعين على المجلس أن ينهض به في عمله.

ومنذ البداية، وبينما كنا نبنى المجلس الجديد، اعترضت كوبا على بند تعليق عضوية أي دولة ما. وكنا نأمل أن يكون لدينا مجلس متحرر من ازدواجية المعايير والتسييس، وهو الأمر الذي أحل بمصادقية لجنة حقوق الإنسان السابقة. وإدراج هذا البند في القرار ٢٥١/٦٠ شكل سابقة سلبية حيث أثقل كاهل المجلس الجديد بعبء إضافي لا نظير له في أي هيئة من هيئات الأمم المتحدة الأخرى.

إن تطلعات شعب ليبيا في العيش في مجتمع أكثر عدالة وإنصافاً يتمتع فيه المواطنون بحقوقهم وحرياتهم

البلد لا تفي حتى بالحدود الدنيا من مسؤوليتها عن حماية سكانها المدنيين. وهذا يعني أنها تفتقر إلى السلطة الأخلاقية لإبداء الرأي فيما يتعلق بتصرفات بلدان أخرى بشأن حقوق الإنسان المعترف بها في الإعلان العالمي.

وفي ذلك الصدد، نفهم أن القرار المتخذ مؤخراً ليس مجرد تعبير عن التضامن مع شعب ليبيا فحسب، بل إنه يعزز الآليات المتاحة للأمم المتحدة للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها على مستوى العالم، ولهذا السبب، نرحب بالقرار.

السيد نونيث موسكيرا (كوبا) (تكلم بالإسبانية):
تشاطر كوبا تماماً الشواغل الدولية حيال سقوط قتلى في صفوف المدنيين في ليبيا، وتدعم حلاً سلمياً وسيادياً للتراخ يتوصل إليه الشعب الليبي، بدون أي تدخل خارجي.

ونحن نتابع بقلق التصريحات المتكررة لمسؤولين من أمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي يلمحون فيها إلى أنهم يدرسون خيارات تنطوي على القيام بعمل عسكري في ليبيا، إلى جانب تقارير صحفية تشير إلى تحرك قوات وأصول عسكرية صوب المنطقة.

وكوبا ترفض رفضاً قاطعاً أي تدخل عسكري في ذلك البلد، الأمر الذي قد يفضي إلى سقوط آلاف القتلى، فضلاً عن العواقب الوخيمة للغاية التي سيواجهها الاقتصاد العالمي.

وفي ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١، في جنيف، اعترض الوفد الكوبي على الفقرة ١٤ من منطوق القرار بشأن حالة حقوق الإنسان في الجماهيرية العربية الليبية (القرار S-15/1)، الذي اتخذ في سياق الدورة الاستثنائية لمجلس حقوق الإنسان بشأن موضوع ذلك البلد. وكما قال ممثل كوبا في بيانه آنذاك، فإن مضمون تلك الفقرة يرسى سابقة خطيرة فيما يتعلق بالتعاون في مجال حقوق الإنسان، الذي يتعين على المجلس أن ينهض به في عمله.

يوم الجمعة الماضي، كما قدمت القرار الذي اتخذته الجمعية مؤخراً. وأيدت شيلي القرارين لأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان أحد ركائز سياستها الخارجية والداخلية، ولأنها ملتزمة بقوة بهذه المنظمة، وبنظام حقوق الإنسان، وبمجلس حقوق الإنسان بالأخص.

ولا يمكن تصور أن حكومة تنتهك حقوق الإنسان والحريات الأساسية لشعبها بشكل منهجي. يمكن أن تنتمي إلى المجلس. ونأمل في أن تتغير الظروف وأن يتسنى للجمعية أن تتخذ مرة أخرى في القريب العاجل من أجل إعادة الحقوق التي علقت اليوم.

السيد روسينثال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): إن القرار المتخذ اليوم لا يشير إلى الحالة في الجماهيرية العربية الليبية فحسب، بل إنه يشير بنفس الأهمية إلى الأمم المتحدة ومحافلها الحكومية الدولية المختلفة، والمشاكل العويصة التي نواجهها في بعض الأحيان في التوفيق بين المبادئ والمقاصد المختلفة الواردة في الميثاق.

وعلى سبيل المثال، فإن منظمنا تعتر بطابعها العالمي، وفي هذا السياق، نقدر تنوع وجهات النظر في محافلنا. وعلى مدار تاريخ الأمم المتحدة برمتها، لم نلجأ إلا في بضع حالات إلى تعليق العضوية أو طرد دولة عضو من محفل أو أكثر. وهذه وسيلة أخرى للتعبير عن أن متطلبات الانتماء إلى منظمنا ليست صارمة للغاية. بل إننا نفهم أن التعددية والتنوع من مصادر قوة الدبلوماسية المتعددة الأطراف.

غير أن اتخاذ القرار ٢٥١/٦٠ والقرار المتخذ اليوم يرسلان إشارة مفادها أن مجتمع دولنا يقتضي فرض حدود معينة لقواعد سلوك الدول الأعضاء. والمسألة التي تشغل بالنا اليوم تتعدى تلك الحدود. وما من شك في أن حقوق الإنسان الأساسية لشعب الجماهيرية العربية الليبية تنتهك بشكل منهجي وصارخ؛ أو بعبارة أخرى فإن حكومة ذلك

لافتاً للأنتظار، وهو الآن أول من يدعو إلى استخدام أحد أسوأ أحكام النص الذي كان قد رفضه آنذاك.

وسوف نرى إن كانت الجمعية العامة قادرة على اتخاذ قرار بشأن تعليق عضوية دولة قوية، مسؤولة عن وفاة عشرات الآلاف من المواطنين الأبرياء خلال مغامرات الغزو التي تقوم بها، وعن الاختفاء والتعذيب والإعدام خارج القضاء لأشخاص محتجزين في معسكرات اعتقال سرية.

السيد تالاسينيوس (بنما) (تكلم بالإسبانية): تدين

بنما بكل قوة الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي ترتكب ضد الشعب الليبي الذي يتطلع إلى العيش في سلام وحرية. وتأسف بنما أشد الأسف للخسارة في أرواح المدنيين، وتتقدم بخالص تعازيها لأسر الضحايا.

وتؤيد بنما قرار مجلس حقوق الإنسان S-15/1، وتأمل في أن يتم إرسال لجنة دولية مستقلة للتحقيق في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان على وجه السرعة. إن جميع الحكومات تتحمل المسؤولية الأساسية والقطعية عن حماية شعوبها. والنظام الليبي الحالي قد تخلّى عن تلك المسؤولية بقمعه لشعبه. وفي ضوء هذا الواقع، تؤيد بنما تعليق عضوية ليبيا في مجلس حقوق الإنسان، ومن ثم نؤيد اتخاذ القرار ١٦٥/٦٥ بتوافق الآراء اليوم.

وبلدنا، بنما، يعرب عن تأييده الكامل لقرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١) باعتباره آلية أولى للسيطرة على الحالة الخطيرة للغاية في الجماهيرية العربية الليبية. ومن الأمور الملحة اليوم أن تتخذ إجراءات فورية وحازمة لحماية الأرواح التي ما زالت معرضة للخطر.

وبنما تقف بقوة إلى جانب الشعب الليبي الذي يناضل في هذه الفترة التاريخية بعزيمة لا تلين من أجل قيام نظام حكم ديمقراطي.

ومنذ البداية، وبينما كنا نبنى المجلس الجديد، اعترضت كوبا على بند تعليق عضوية أي دولة ما. وكنا نأمل أن يكون لدينا مجلس متحرر من ازدواجية المعايير والتسييس، وهو الأمر الذي أحل بمصادقية لجنة حقوق الإنسان السابقة. وإدراج هذا البند في القرار ٢٥١/٦٠ شكل سابقة سلبية حيث أثقل كاهل المجلس الجديد بعبء إضافي لا نظير له في أي هيئة من هيئات الأمم المتحدة الأخرى.

وفضلاً عن ذلك، فإن التلاعب بلغة الفقرة ٨ من القرار ٢٥١/٦٠ يشكل تحدياً خطيراً لمبدأ المساواة بين الدول في السيادة. فهو يصادق على العضوية في المجلس لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إلا أنه في نفس الوقت يضع شروطاً مسبقة للانضمام إلى تلك الهيئة ويفرض إمكانية الطرد بدون أن يضع حداً أدنى للعدد المطلوب من الأصوات. وبعبارة أخرى، فإن بلداً انتُخب بتأييد أغلبية أعضاء الجمعية العامة يمكن أن تعلق حقوقه بإرادة أقلية من البلدان، بل وحتى عدد صغير منها، ما دام بند التعليق يمكن إشهارة بتأييد ثلثي الحاضرين وتصويتهم، وقد يمثل أولئك أقلية ضئيلة من الدول الأعضاء.

ولحسن الطالع، فلم يُحتكم إلى ذلك البند أبداً قبل اليوم. واستخدامه في هذا الظرف يفتح الباب أمام من يرغبون في إضفاء الشرعية على تلك الآلية بغرض استخدامها بشكل انتقائي ضد البلدان التي ترفض فرض الإرادة والتدخل الأجنبي.

وليس من قبيل الصدفة أن أكثر المتحمسين للدعوة إلى تطبيق ذلك البند هي البلدان المتقدمة النمو ذات التوجه الطويل الأمد لكيال الاتهامات إلى دول الجنوب والتواطؤ بالصمت عن انتهاكات حقوق الإنسان في دول الشمال. وتوجه البلد الذي صوت معارضا للقرار ٢٥١/٦٠ كان

نستخلصه من ذلك الموقف، فهو ضرورة تحسين معايير الانضمام إلى عضوية المجلس.

واليوم، سيعرب الشعب الليبي عن ارتياحه حيال رد فعلنا. ويحدونا الأمل أنه، في المستقبل، قد تشكرنا شعوب أخرى على وقايتنا لها.

السيد رودريغيث (بيرو) (تكلم بالإسبانية): إن مجلس حقوق الإنسان مسؤول عن تعزيز الاحترام العالمي لحماية كل حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأشخاص. ولهذا، أنشئ المجلس لتناول الحالات التي تنتهك فيها هذه الحقوق، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة والمنهجية.

لذلك، كان من قبيل المفارقة أن حكومة دولة عضو في مجلس حقوق الإنسان لا تكتفي بعدم حماية تلك الحقوق وتعزيز الحريات الأساسية، بل على النقيض من ذلك، فإنها تستخدم كل قوتها للحد من تلك الحقوق والحريات الأساسية بشدة. ولهذا السبب، وانطلاقاً من التزامنا الراسخ بحقوق الإنسان، شاركت بيرو في تقديم مشروع القرار ٢٩٥/٦٥ الذي اتخذ للتو.

وبيرو تكرر إدانتها الشديدة للقمع الذي ترتكبه الحكومة الليبية حالياً ضد المتظاهرين الذين يعبرون عن سخطهم ويطالبون في سلام، وهو من حقوقهم، بإصلاح النظام السياسي للبلد. ويجب أن يتوقف ذلك القمع فوراً. وكذلك، فإن حكومة بيرو تأسف للخسارة في الأرواح البشرية ولاستخدام العنف، وتعرب عن تعازيها لأسر الضحايا كافة.

وانطلاقاً من مبادئها المتمثلة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، قررت حكومة بيرو تجميد علاقاتها الدبلوماسية مع ليبيا إلى أن توقف العنف ضد الشعب الليبي. وطالبت الأمين العام رسمياً بالتدخل لكفالة السلام والأمن للشعب الليبي.

السيد أولياري (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية):

للمرة الأولى منذ إنشاء مجلس حقوق الإنسان، تقرر الجمعية العامة تعليق عضوية أحد أعضائها لارتكابه انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان. وكوستاريكا تدين هذه الانتهاكات التي تأمر بها الحكومة الليبية على أعلى مستوياتها.

وتعليق العضوية هذا، الذي نؤيده، يمثل قراراً تاريخياً جرى اتخاذه في امتثال تام للقانون الدولي وانطلاقاً من مسؤوليتنا كأعضاء في الأمم المتحدة عن حماية أرواح البشر وسلامتهم وحقوقهم الأساسية. وتلك المسؤولية مكرسة في ميثاقنا، وتتجلى في الفقرة ٨ من القرار ٢٥١/٦٠. ونحن نعمل بناء على طلب قدمه مجلس حقوق الإنسان في قراره S-15/1، وبنفس الروح التي استرشد بها الأمين العام، والمفوض السامي لحقوق الإنسان، ومجلس الأمن، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومجلس الشؤون الخارجية التابع للاتحاد الأوروبي، ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، فيما يتعلق بهذه القضية.

وفضلاً عن ذلك، نؤيد رد الفعل العالمي هذا على التصرفات الشريرة المتخذة ضد مدنيين عزل، والتي قد ترقى إلى جرائم جسيمة ضد الإنسانية، وذلك اعترافاً بأهمية حقوق الإنسان في النظام الدولي وفي العمل المتعدد الأطراف.

وإذ نؤكد على العناصر المذكورة آنفاً، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن الحكومة التي علقنا عضويتها للتو لم تصبح آلة متعطشة للقمع في غضون الأسابيع الأخيرة. بل إن ذلك كان طابعها بالفعل، وهو ما أفضى إلى الانتهاكات الأخيرة، عندما انتخبت لعضوية المجلس في العام الماضي، ومع ذلك، حصلت على ما يكفي من الأصوات لتصبح عضواً. ولذلك، فإن الحل نوعاً ما يتمثل أيضاً في تصويب ذلك الخطأ. وإذا كان هناك من درس ينبغي لنا أن

واليوم، تنظر الجمعية العامة للمرة الأولى في حالة نقض عضو في مجلس حقوق الإنسان بشكل صارخ لتعهداته وواجبه المتمثل في التزام أعلى المعايير في احترام وحماية حقوق الإنسان. وأوصى المجلس في قراره يوم الجمعة الماضي بتعليق العضوية؛ ومع ذلك، ينبغي أن يكون مفهوماً أن الجمعية العامة تستطيع أن تتصرف بمبادرة منها بمقتضى أحكام القرار ٢٥١/٦٠ - وهو القرار الذي يمكننا في مجموعته من النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها بصورة شاملة.

والجمعية، وهي الهيئة العالمية الوحيدة للأمم المتحدة، قد تصرفت وفقاً لنص وروح القرار، وبالتالي اضطلعت بمسؤوليتها بالاستجابة بحزم للحالة في ليبيا. وهي بذلك قد عززت سلطتها ومكانة مجلس حقوق الإنسان، ووجهت مرة أخرى رسالة مفادها أن المجتمع الدولي يقف مع شعب ليبيا.

السيد ميشيلسن (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): تود

النرويج أن تشكر بوتسوانا والأردن ولبنان ونيجيريا وقطر على تقديم هذه المبادرة إلى الجمعية العامة في الوقت المناسب. وقد استجابت العضوية في الأمم المتحدة لدعوة هذه البلدان بتأييد القرار ٢٥١/٦٥ من مختلف المناطق والأطياف السياسية. وبعملنا هذا اليوم مارسنا إرادة الجمعية المعلنة، عندما أنشأت مجلس حقوق الإنسان، بالسماح بتعليق عضوية أعضاء المجلس الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان.

ومجلس حقوق الإنسان، في جلسته الاستثنائية في ٢٥ شباط/فبراير، أدان بالإجماع الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان المرتكبة في ليبيا، ووجه رسالة واضحة مفادها أن الاستخدام الأخرق للعنف ضد المحتجين المسالمين غير مقبول تماماً. وبتخاذ قرار اليوم، تكون الجمعية قد تصرفت بناء على التوصية العاجلة للمجلس. وبالمثل، ثني

وفي هذا السياق، أيدنا دعوة كل من الأمين العام والمفوضة السامية لحقوق الإنسان إلى إجراء تحقيق مستقل في انتهاكات حقوق الإنسان وتحديد المسؤولية عنها. وقد شاركت بيرو في الدعوة إلى عقد الدورة الاستثنائية لمجلس حقوق الإنسان لمناقشة حالة حقوق الإنسان في ليبيا، وفي تقديم القرار S-15/2 الذي اتخذ فيها. وبلدي يؤيد بقوة ما جاء في قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١) المتخذ بالإجماع.

وفي الختام، فإن القرار ٢٦٥/٦٥، الذي اتخذ اليوم، يتفق تماماً مع الإجراءات التي ينبغي لنا باعتبارنا دولا أن نتخذها عندما لا يفي عضو من أعضاء مجلس حقوق الإنسان بمسؤولياته. ومن شأن القرار الذي اتخذناه والمتفق مع أحكام القرار ٢٥١/٦٥، أن يعزز مصداقية المجلس ويوجه رسالة احترام لحقوق الإنسان للشعب الليبي والعالم أجمع.

السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية):

باعتبارنا من المشاركين في تقديم مشروع القرار ٢٦٥/٦٥، نرحب بالقرار الذي اتخذته الجمعية بتوافق الآراء بتعليق حقوق عضوية ليبيا في مجلس حقوق الإنسان. وما زالت التقارير الواردة من ليبيا مقلقة، وتتضمن تواتراً واسع النطاق لحالات القتل خارج نطاق القضاء وعمليات الاحتجاز والاعتقالات التعسفية، فضلاً عن التعذيب. والنطاق والطابع المنهجي للانتهاكات التي يجرى عليها النظام الليبي ويرتكبها مدعاة للقلق البالغ، إذ أنها قد تصل إلى حد الجرائم ضد الإنسانية. ولذلك، نرحب بقرار مجلس حقوق الإنسان إنشاء لجنة للتحقيق وبإحالة مجلس الأمن تلك الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية. واتخاذ هذين القرارين بتوافق الآراء يبين أن الأمم المتحدة تقف متحدة لضمان المساءلة الكاملة للمسؤولين عن الانتهاكات.

تعبّر بشكل ملائم عن الطيف الواسع لآراء شعبها، وفقاً لكل الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي تنتمي ليبيا إلى عضويتها، وستكفل حماية وتعزيز حقوق الإنسان لشعبها.

السيد كاريف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

الاتحاد الروسي يدين بحزم استخدام القوة ضد المحتجين المسلمين في ليبيا، ما أدى إلى سقوط الكثير من الأرواح بين السكان المدنيين. ونحن مقتنعون بأن حل المشاكل الحالية في ذلك البلد لا يمكن، ولا يجب، أن يكون من خلال استخدام القوة. والحوار أمر لا بد منه للحيلولة دون تزايد حدة الانشقاق في مجتمع ليبيا أو أي تدخل في الشؤون الداخلية للبلد أو سيادته. وتسوية الأزمة الحالية حق للشعب الليبي ذاته.

وقد انضم الوفد الروسي إلى توافق الآراء لاتخاذ القرار ٢٦٥/٦٥ بشأن تعليق حقوق العضوية للجماهيرية العربية الليبية في مجلس حقوق الإنسان. ومع ذلك، فقد اتخذنا هذا الموقف على أساس أن هذا القرار لا يرسى سابقة، بما في ذلك ما يتعلق بعدم وجود تعريف للجوانب الإجرائية العملية في الفقرة ٨ من القرار ٢٦٥/٦٥. ومن الأهمية أيضاً أن القرار يشير إلى تعليق حقوق العضوية في مجلس حقوق الإنسان، وليس حرمان بلد من عضويته في الهيئة الرئيسية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة؛ وكما لاحظ بيان الاتحاد الأفريقي، فإن مقعد ليبيا في مجلس حقوق الإنسان غير شاغر، وأنه لن تكون هناك انتخابات إضافية ملء أي شاغر من هذا القبيل.

السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): لقد

تابعت نيوزيلندا بقلق التطورات الخطيرة التي لا تزال تترى في ليبيا. ولذلك نحن نحیی اتخاذ القرار ٢٦٥/٦٥ اليوم. ونعرب عن تضامننا مع هؤلاء الليبيين الشجعان الذين يسعون لإنهاء نظام استبدادي. ونحن ندين بشدة الإجراءات

النرويج على الدول الـ ١٥ الأعضاء في مجلس الأمن على ردها بسرعة وبالإجماع وبدقة من خلال اتخاذها يوم السبت القرار التاريخي ١٩٧٠ (٢٠١١) رداً على الجنون الذي يمارسه نظام القذافي.

وكنعضو في مجلس حقوق الإنسان، ترحب النرويج ترحيباً حاراً باتخاذ قرار اليوم. فمن خلال تعليق حق ليبيا في ممارسة عضويتها في المجلس، حافظت الجمعية العامة على مصداقية المجلس، ومصداقيتها أيضاً. وفضلاً عن ذلك، وجهنا رسالة لا لبس فيها بدعم الشعب الليبي الذي هب دفاعاً عن حقوقه الإنسانية غير القابلة للتصرف.

السيد نيشيدا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): في

شهر أيار/مايو، انتخبت الجمعية العامة الجماهيرية العربية الليبية لعضوية مجلس حقوق الإنسان. واليابان تشعر ببالغ القلق حيال الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان التي ترتكبها الحكومة الليبية حالياً. وعلى هذا الأساس، شاركت اليابان في تقديم مشروع القرار ٢٦٥/٦٥ الذي يقضي بتعليق حقوق عضوية الجماهيرية العربية الليبية في مجلس حقوق الإنسان.

واليابان تدين العنف الذي تمارسه الحكومة الليبية واستخدامها للقوة ضد مواطنيها. ونعرب عن خالص تعازينا لأسر الضحايا الكثيرين الذين سقطوا نتيجة لذلك العنف، كما نعرب عن مواساتنا القلبية للمصابين. ولا بد من تقديم جميع مرتكبي تلك الأفعال الآثمة إلى العدالة. واليابان تهيّب بالسلطات الليبية، بما في ذلك قائدها معمر القذافي، وقف العنف ضد الشعب الليبي فوراً، وتدعوها بشكل عاجل إلى الامتنال دونما تأخير للمطالب المحددة في قرار مجلس حقوق الإنسان S-15/1 وقرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١).

أخيراً، فإن اليابان يحدوها أمل وطيد أنه، بمجرد عودة الاستقرار، ستمضي ليبيا قدماً في إصلاحات أساسية

التوصل إلى حل سلمي للأزمة، وكفالة توفير المساعدات الإنسانية للمحتاجين، وتحمل مسؤوليتها عن حماية مواطنيها.

وتحث نيوزيلندا على مساءلة المسؤولين عن الهجمات على المدنيين، وترحب بقرار مجلس الأمن إحالة الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية (انظر قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١)).

إن هذه لحظة مهمة بالنسبة لمصادقية الأمم المتحدة. ومن مسؤوليتنا اليوم أن نقول إننا لن نتسامح مع هذه الإهانات لحقوق الإنسان ولن نسمح لأمثال هؤلاء المنتهكين أن يجلسوا على طاولة مجلس حقوق الإنسان. لدينا مسؤولية تجاه شعب ليبيا تتمثل في الاضطلاع بتلك المسؤوليات كما يجب. وقد أُنجزنا هذه المهام.

السيد نتواغي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): انضم وفدي إلى قائمة مقدمي هذا القرار التاريخي، ٢٦٥/٦٥، الذي اتخذته الجمعية للتو بتوافق الآراء، كبادرة لدعم الشعب الليبي وللتضامن معه. وفي الأيام الأخيرة، ظل المجتمع الدولي يرقب عاجزاً الشعب الليبي وهو يكابد الشدائد من جراء ما ترتكبه بحقه حكومته من وحشية، واستخدام مفرط للقوة، وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. لقد قامت بوتسوانا بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع ليبيا احتجاجاً على إجراءات الحكومة. يجب أن تتوقف المذبحة فوراً.

ومن واجب المجتمع الدولي ومن مسؤولياته أن يكفل أن تقوم الحكومة الليبية بمسؤوليتها عن حماية الحقوق الأساسية لشعبها وحياته وكرامته.

وتذكر الجمعية أن القرار ٢٥١/٦٠، الذي أنشئ بموجبه مجلس حقوق الإنسان في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦، يحمل تعهداً بأن "يلتزم الأعضاء المنتخبون في المجلس بأعلى المعايير في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها" (الفقرة ٩). ويعني هذا أن على أي عضو منتخب في المجلس أن يلتزم

التي أدت إلى مقتل المئات من المدنيين ونعرب عن تعازينا لذوي الضحايا وتعاطفنا مع الجرحى.

إن استخدام النظام الليبي للقوة الفتاكة على نحو منهجي، بما في ذلك الهجمات الجوية والصاروخية ضد المدنيين، تذكرنا بانتهاكات أخرى من هذا القبيل ارتكبتها الطغاة، وربما تشكل بالفعل جرائم ضد الإنسانية. وتنتهك هذه الهجمات الحق في الحياة وفي حرية التعبير وفي التجمع السلمي. ولا يحق لأي نظام أن يحول بلده وحياته شعبه إلى "جحيم".

وفي خطوة مهمة من الناحية التاريخية يوم الجمعة، قرر مجلس حقوق الإنسان أنه لا يستطيع أن يقف صامتاً وهو يرى مثل هذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. وقد رحبت نيوزيلندا بقرار مجلس حقوق الإنسان S-15/1 وأيدته. وقد أيدنا هذا القرار الذي أصدرته الجمعية العامة ومارست به سلطاتها في تعليق حقوق أي عضو من أعضاء المجلس يرتكب انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان. وكنا من مقدمي مشروع القرار في ذلك الشأن.

لقد كانت ليبيا عضواً في مجلس حقوق الإنسان. وقد كان احترام حقوق الإنسان من الركائز التي أنشئت على أساسها الأمم المتحدة. ولذلك فإن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد حملت ليبيا أعظم الثقة والمسؤولية. وقد سعت ليبيا إلى تبوء ذلك الدور بالمجلس، وهي تتحمل مسؤولية خاصة تتمثل في الالتزام بأعلى معايير حقوق الإنسان. وقد استغلت الحكومة الليبية تلك الثقة على نحو فاضح. ولا يوجد أي دليل على الإطلاق على أنها تقوم بأي طريقة ما بحماية مواطنيها من انتهاكات حقوق الإنسان. وفي الواقع، كل شيء يدل، للأسف، على عكس ذلك.

وتحث نيوزيلندا ليبيا على احترام إرادة شعبها. وندعو السلطات الليبية إلى العمل مع المجتمع الدولي من أجل

وتشعر نيكاراغوا بقلق بالغ إزاء الخسائر في الأرواح بين المدنيين الأبرياء. وفي هذه الحالة على وجه الخصوص، نأسف بشدة للخسائر في الأرواح التي يتكبدها شعب ليبيّا، ذلك البلد الذي تتمتع نيكاراغوا بصلات وثيقة معه. ونحن نثق في قدرات وحكمة الشعب الليبي وقيادته، برئاسة معمر القذافي، لحل مشاكله الداخلية وإيجاد تسوية سلمية بطريقة تضمن السيادة، من دون تدخل أجنبي، أو استخدام المعايير المزدوجة، أو التدخل العسكري الخارجي أيا كان نوعه أو مبرراته.

ولهذا السبب يساورنا قلق عميق من جراء الحملة الإعلامية الشرسة التي تُشن ضد ليبيّا وشعبها. والأنباء متناقضة، ويجري تضخيمها واستغلالها على حسب أهواء مراكز القوة الكبرى. وهي لا تخدم سوى التحريض على العنف وتسعى لتبرير العدوان والتدخل العسكري الأجنبي، الذي لن يؤدي إلا إلى المزيد من سفك الدماء والفوضى وزعزعة الاستقرار، وهو ما يفتح الطريق مرة أخرى لأولئك الذين يرغبون في الاستحواذ على الموارد النفطية الكبيرة للشعب الليبي.

وتود نيكاراغوا أن تشير، تسجيلاً لموقفها، إلى أنها تدين جميع المحاولات التي تقوم بها الدول الكبرى لتقسيم أراضي ليبيّا بهدف الاستحواذ على مواردها الطبيعية. كما تود نيكاراغوا أن تسجل أن تنفيذ هذا التدبير لتعليق عضوية ليبيّا في مجلس حقوق الإنسان لن يحل الأزمة الداخلية التي يعيشها الشعب الليبي فحسب، ولكنه سيرسي سابقة سيئة أيضاً. فتعليق حقوق بلد بصفته عضواً في مجلس حقوق الإنسان، بتهور وعلى أساس المعلومات التي نستقيها من وسائل إعلام تبث من مراكز القوة الكبرى، يرسى سابقة بالنسبة للبلدان التي تجعل من الانتقائية الموجه الرئيسي للسياسة الخارجية. وتلك البلدان، التي تغض الطرف عن انتهاكاتهما الجسيمة لحقوق الإنسان فيما تطالب بقيتنا

بواجب الوصاية وأن يكون مثالا يحتذى به من حيث تهيئة جو سلمي يكفل لمواطنيه التمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وممارستها، بما في ذلك حرية التعبير وحرية التجمع.

ويرى وفدي أن أي دولة عضو في المجلس لا ترقى إلى مستوى هذه القيم لا تستحق أن تحتفظ بعضويتها. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن نيل الثقة لممارسة الحكم ميزة وحظوة نادرتين ينبغي دائماً استكمالهما بقدر كبير من التواضع والخضوع للمساءلة.

ويمثل ما قمنا به في الجمعية اليوم تعبيراً جماعياً قوياً عن رفض المجتمع الدولي لإساءة استغلال الامتياز وعدم الشعور بالندم من جانب السلطات الليبية على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يجري ارتكابها في ذلك البلد.

وباتخاذ هذا القرار، تكون الجمعية العامة قد أرسلت رسالة واضحة وقوية مفادها أن استمرار الحكومة في الاستخدام العشوائي للقوة المفرطة ضد شعبها لا يمكن التغاضي عنه أكثر من ذلك. وتعتقد بوتسوانا أن هذه الإجراءات تستحق أشد الشجب، وتبرر ما قامت به الجمعية للتو: تعليق حقوق عضوية ليبيّا في مجلس حقوق الإنسان، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٨ من القرار ٢٥١/٦٠ المؤسس للمجلس.

السيدة روبياليس دي تشامورو (نيكاراغوا)

(تكلمت بالإسبانية): ستواصل نيكاراغوا الدعوة إلى السلام والمصالحة، لكونها بلداً خيراً عدداً من أعمال الاحتلال العسكري والعدوان من جانب دولة أجنبية، ودفعنا ثمناً باهظاً من أرواح مواطنينا. إن الحوار والتفاوض بين الأشقاء، في أي مكان وفي جميع الظروف، هو السبيل الوحيد الناجع لحل النزاعات الداخلية وضمان سيادة الدولة ووحدتها أراضيها.

والظروف الطبيعية لكي يحدد مستقبله سلميا من خلال الحوار. ويجب على السلطات الليبية احترام صوت المواطنين الليبيين والامتناع عن استخدام القوة ضدهم. ويجب عليها احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ونؤكد أنه ينبغي لها بذل قصارى جهدها لمنع سقوط المزيد من الخسائر في الأرواح ووقف معاناة الشعب الليبي.

ويجب على السلطات الليبية اتخاذ تدابير عاجلة لحماية العمال والرعايا الأجانب وتيسير مغادرة من يرغبون منهم في مغادرة البلد. وفي هذا الصدد، فإننا نؤكد على أهمية التعاون بين البلدان والكيانات المشاركة في إجلاء الرعايا الأجانب.

ويسعدنا أن المجتمع الدولي تكلم بصوت واحد قوي ليعلم أن العنف في ليبيا يجب أن يتوقف. وقد اتخذت المنظمات الإقليمية والدولية أيضا تدابير جدية بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي لمعالجة الحالة في ليبيا.

واتخاذ الجمعية العامة للقرار ٢٦٥/٦٥ اليوم يعبر أيضا عن الأهمية الحاسمة لدعم المجتمع الدولي ويرسل رسالة قوية تفيد بأهمية حماية وتعزيز حقوق الإنسان الأساسية في ليبيا.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا استعداد بلدي للإسهام في المساعي الدولية لتخفيف معاناة المواطنين الليبيين. ونضم صوتنا إلى المجتمع الدولي في حث السلطات الليبية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة على وجه السرعة لوضع حد لبؤس الليبيين الأبرياء وتوفير الإغاثة لهم ولتهيئة وتأمين الظروف المواتية لعملية سياسية ديمقراطية.

السيدة جانغ دان (الصين) (تكلمت بالصينية): في ضوء الحالة الاستثنائية للغاية السائدة في ليبيا حاليا والآراء

بتجاهلها أيضا، هي نفس البلدان التي تغزو شعوبنا وتقيم سجوناً سرية. ونيكاراغوا ترفض وتدين هذا المعيار المزدوج في القيم الأخلاقية.

وانتهكات حقوق الإنسان تشمل تلك التي تُرتكب ضد الشعوب العربية والشعب الفلسطيني؛ وضد نيكاراغوا، كما جاء في قرار محكمة العدل الدولية؛ وضد الأبطال الكوبيين الخمسة.

ونيكاراغوا تدعو إلى الهدوء والتفاوض وتنحية المعايير المزدوجة جانباً وتعزيز الحوار. ويحدونا الأمل أن يتمكن الشعب الليبي من تحقيق السلام مع ممارسة سيادته الوطنية بشكل كامل.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): تضم إندونيسيا صوتها إلى الآخرين في الإعراب عن قلقها البالغ إزاء الحالة المتدهورة في ليبيا، والتي لا تزال تتدهور بشكل مأساوي. وشعب وحكومة إندونيسيا يشعان بحزن عميق على الليبيين الأبرياء الذين فقدوا أرواحهم نتيجة للهجمات البشعة. ونشعر بالألم للخسارة الفادحة والدمار الهائل، ونعرب عن تعازينا القلبية لأسر الضحايا.

إن إندونيسيا تتمسك بموقفها المبدئي والثابت بأن من الحق السيادي لشعب البلد المعني ومسؤوليته، في نهاية المطاف، أن يرسم مساره الديمقراطي والسلمي للتغلب على التحديات التي تواجهه. غير أننا نشهد، عوضاً عن ذلك، حكومة غير راغبة في الاضطلاع بمسؤوليتها الأساسية عن حماية مواطنيها وضمان سلامتهم وأمنهم ورفاههم. وأشد ما يثير الجزع أن الحكومة على استعداد كبير فحسب لإلحاق الأذى بمواطنيها.

ونحن نشاطر المجتمع الدولي شعوره بالاستياء إزاء الطريقة التي تتعامل بها السلطات الليبية مع التطلعات المشروعة للشعب الليبي. إن الشعب الليبي يستحق السلام

كما ذكر الأمين العام وزميلي الفلبيني من رابطة أمم جنوب شرق آسيا في وقت سابق.

وحتى في ظل الظروف العادية، فإن ظروف معيشة وعمل العمال الأجانب غالبا ما تكون صعبة وتكتنفها التحديات. وفي أوقات أزمات كهذه، فإنهم يصبحون ضعفاء للغاية. وفي حالة تايلند، فإن لدينا أكثر من ٢٥ ٠٠٠ من العمال والطلبة في ليبيا. والحكومة تبذل كل ما في وسعها لمساعدتهم وإعادةهم إلى الوطن بسلام. ومنذ بدء الأزمة، عاد الكثيرون الذين تمكنوا من الوصول إلى البلدان المجاورة إلى أرض الوطن بسلام. وحتى وبينما أتكلم اليوم، فإن سفينة مستأجرة تنقل ٢ ٠٠٠ عامل آخر من طرابلس. وعلى الرغم من هذه العملية الضخمة والمعقدة، فإن أولئك الـ ٢ ٠٠٠ لا يشكلون سوى نسبة ضئيلة من مجموع التايلنديين في طرابلس. وأود أن أسجل هنا شكر تايلند وتقديرها الخالصين للتعاون والمساعدة اللذين قدمهما لنا أصدقائنا، وخاصة مصر وتونس.

ويحدونا الأمل أن يولي المجتمع الدولي، إلى جانب هيئات الأمم المتحدة المعنية، مسألة العمال الأجانب أيضا الاهتمام الجدي الذي تستحقه. ولئن كان من حق الدول الأعضاء أن تشعر بالقلق إزاء محنة الشعب الليبي ونضاله الشجاع، ينبغي لنا ألا نتجاهل أو ننسى الآخرين الذين يحتاجون اهتمامنا ومساعدتنا بنفس القدر.

السيد كارايون - مينا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): تدين إكوادور، تمسّياً مع سياستها القائمة على احترام حقوق الإنسان والدفاع عنها وتعزيز السلام، العنف السائد في ليبيا، الذي أدى بالفعل إلى إراقة الكثير من الدماء. واتخذ بلدي هذا الموقف على أساس قناعاته الخاصة وأحكام دستوره.

والشواغل التي أعربت عنها البلدان العربية والأفريقية، انضم الوفد الصيني إلى توافق الآراء بشأن القرار ٢٦٥/٦٥. وفي الوقت نفسه، يأمل الوفد الصيني ألا يصبح تعليق الجمعية العامة لحقوق عضوية ليبيا في مجلس حقوق الإنسان سابقة.

السيد محمود (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): تتابع بنغلاديش بقلق التطورات الأخيرة في الجماهيرية العربية الليبية. ونشعر بصدمة وقلق عميقين إزاء اندلاع أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان التي ولدت شعورا بعدم الأمان في المنطقة. ونأمل التوصل إلى حل سلمي للأزمة الحالية وعودة الأمور إلى طبيعتها في وقت مبكر.

وبنغلاديش قلقة أيضا إزاء سلامة جميع المغتربين الذين يعيشون في ليبيا. وثمة خطر كبير على سلامة وأمن كل فرد داخل الأراضي الليبية، بما في ذلك نحو ٦٠ ٠٠٠ مغترب من بنغلاديش. ولذلك، تدعو بنغلاديش جميع الأطراف المعنية إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في التعامل مع الكارثة الإنسانية في الجماهيرية العربية الليبية.

السيد سينهااسني (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): إن تايلند، بصفتها عضوا في مجلس حقوق الإنسان، تؤيد تماما القرار ٢٦٥/٦٥ الذي اتخذ للتو بتوافق الآراء. وباتخاذ هذا القرار، إلى جانب قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١) الذي اتخذ يوم السبت الماضي، فإن المجتمع الدولي قد أرسل رسالة واضحة وقوية مفادها أن العنف وسفك الدماء ضد الشعب الليبي يجب أن ينتهي الآن. ويمثل ذلك استجابة سريعة لتوصية مجلس حقوق الإنسان بتعليق حقوق عضوية ليبيا التي يُعتبر أنها ارتكبت انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٥١/٦٠.

وأود أن أوجه انتباه الجمعية إلى بعد آخر للأزمة الراهنة في ليبيا، ألا هو، محنة العمال الأجانب في البلد،

أراضيها، مع صون حقوق الإنسان وكفالتها لجميع سكانها. وينبغي أن تُدان بقوة أي محاولة للتدخل الأجنبي هدفها السيطرة على الموارد الطبيعية والنفطية في ليبيا. وما من شيء أسوأ من محاولة استغلال المعاناة الإنسانية لأغراض جغرافية - سياسية.

لذا تود بوليفيا أن تحذر من استغلال هذه الآلية، التي يقوم مجلس حقوق الإنسان بتنفيذها لأول مرة، لتطبيقها بشكل انتقائي على البلدان التي تحالف في توجيهها الدول المهيمنة. ولا يمكن أن يخضع الدفاع عن حقوق الإنسان لمعايير مزدوجة أو أن يكون أكثر تساهلاً مع الأصدقاء وأكثر صرامة مع أولئك الذين يعبرون عن معارضتهم.

ولأجل ذلك، هناك حاجة إلى إجراء تحقيق شامل ومستقل ومحيد في الأحداث الجارية في ليبيا، وذلك لتجنب أي تلاعب من جانب وسائل الإعلام ولضمان خدمة العدالة بطريقة فعالة. وينبغي أن يرسل اتخاذ هذا القرار إشارة واضحة مفادها أن العنف في ليبيا يجب أن يتوقف، وأنه يجب التوصل إلى حل سلمي يحترم حقوق الإنسان للجميع في سياق سيادة ليبيا وسلامة أراضيها.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): لقد شاركت أستراليا في تقديم القرار التاريخي ٢٦٥/٦٥. ونحن ندين الأحداث الأخيرة في ليبيا. ويجب على الحكومة الليبية أن تضطلع بمسؤوليتها عن حماية سكانها. ومن مسؤولية المجتمع الدولي التصرف في مثل هذه الحالات لحماية السكان المدنيين من الأعمال الوحشية الجماعية، بما في ذلك الجرائم ضد الإنسانية.

ونعتقد اعتقاداً قوياً للغاية أن الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان التي ارتكبتها مؤخرا النظام الليبي تبرر تعليق عضويته في مجلس حقوق الإنسان وفقاً للقرار ٢٥١/٦٠ الصادر عن الجمعية العامة نفسها. فمن غير

وتستجيب إكوادور بطريقة متسقة لهذه الحالة، التي تؤثر بشكل مأساوي على حقوق الإنسان للشعب الليبي. وعلى ضوء ذلك، انضم بلدي، بصفته عضواً في مجلس حقوق الإنسان، إلى توافق الآراء بشأن القرار S-15/2 الذي اعتمده المجلس الأسبوع الماضي. ولا يسع إكوادور إلا أن تؤكد مجدداً احترامها غير المشروط لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، من دون الاستثناءات أو التمييز التي اتسمت بها حالات أخرى قريبة العهد، ولعل العراق يشكل المثال الأكثر بؤساً من بينها.

وتحذر إكوادور منذ الآن أنها ترفض صراحة أي تدخل عسكري محتمل في ليبيا. وينبغي ألا يُستخدم القرار ٢٦٥/٦٥، الذي يشير حصراً إلى الدفاع عن حقوق الإنسان، لأي غرض آخر غير حماية الشعب الليبي الذي عانى طويلاً.

السيد سولون (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): شاركت دولة بوليفيا المتعددة القوميات في اعتماد القرار ٢٦٥/٦٥ بتوافق الآراء لأننا نرفض استخدام العنف، بغض النظر عن مصدره، وبخاصة ضد السكان المدنيين العزل. لا شيء يمكن أن يبرر الخسائر في الأرواح.

لقد عاشت بوليفيا حالات مماثلة لما يقع في الشرق الأوسط اليوم. فعلى سبيل المثال، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، لجأت حكومة الليبرالية الجديدة إلى أساليب القتل بمران البنادق الآلية لقمع الانتفاضة الشعبية في بوليفيا. إن الآلام الإنسانية بسبب المجازر ليست بالغريبة على الشعب البوليفي في حاضره وتاريخه.

ومع ذلك، يجب ألا يساء تفسير توافق الآراء الحالي أو استخدامه للترويج للتدخل العسكري. يجب أن يتحقق السلام في ليبيا في سياق الاحترام الكامل لسيادتها وسلامة

القتل، كما في هذه الحالة، على الرغم من أن مثل هذه الانتهاكات الفظيعة والطويلة الأمد ظلت موثقة جيداً على مر السنين.

ما كان ينبغي أبداً لليبي، في ظل نظامها سيء السمعة الحالي، أن تُنتخب عضواً في مجلس حقوق الإنسان. وينبغي أن تشكل استجابة المجتمع الدولي لهذه الأزمة المروعة في مجال حقوق الإنسان دعوة للاستيقاظ، في وقت نتداول فيه أيضاً بشأن مستقبل المجلس وعضويته.

السيد ليما (الرأس الأخضر) (تكلم بالفرنسية): ثمة أوقات يتحرك فيها الناس من أجل تسريع مسيرة تاريخهم، فيحطمون كل التوقعات ليفرضوا واقعاً جديداً يعكس تطلعاتهم الأكثر جوهرية والأكثر مشروعية. هناك لحظات في التاريخ تكون فيها تلك الاضطرابات عميقة جداً وحاسمة جداً بحيث أنها تلهم البعض فيستوعبوا سياقها، وتجعل آخرين يفسرون التوقعات الجغرافية - السياسية على نحو لا يمكن التعويل عليه. إننا نشهد ما أطلق عليه بعضهم ربيع الشعوب في العالم العربي. هذه واحدة من تلك اللحظات التاريخية التي تنقلب فيها المعادلة القديمة، وتهتز فيها أسس الأنظمة القائمة على قيم عفا عليها الزمن، أو تلك التي افتقدت إحساسها بالتاريخ. إنها لحظات تحدّد المستقبل - لحظات يراد لها أن تكون واعدة للجميع، ويجب أن تكون وقتاً للتخلص من المصالح الآثمة أو الأحادية الجانب.

وما يطالب به هؤلاء الناس ويتظاهرون من أجله في شوارع عدد من البلدان هو احترام كرامة الإنسان؛ والعدالة للجميع؛ والحرية، وبالتالي المزيد من الديمقراطية وأخذ تطلعاتهم الأساسية في الحسبان بقدر أكبر. وأي شعب لا يريد أن يتمتع بتلك القيم الخالدة؟ وأي شعب لا يريد أن يكون سيد مصيره وأن يكون قادراً على أن يختار بحرية طريقه نحو الإنجاز والتقدم؟

المقبول أن نظاماً يتنصل بشكل واضح من مسؤوليته عن حماية شعبه يصلح لعضوية هذه الهيئة البالغة الأهمية. والجمعية العامة باتخاذ هذا الإجراء على وجه التحديد في هذه الظروف بالذات. وإنه لأمر جيد أنها فعلت ذلك بتوافق الآراء.

ونرحب بالبيان القوي الصادر عن جامعة الدول العربية، والبيان الصادر عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والبيان الذي أدلى به الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وقد أرسلت الإجراءات القوية التي اتخذها بالإجماع فيما بعد كل من مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان إشارة واضحة إلى الحكومة الليبية مفادها أن المجتمع الدولي لن يقف مكتوف الأيدي إزاء مثل هذه الانتهاكات الجسيمة والمنهجية.

ونرحب بقرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١) ونعمل على تنفيذه على وجه السرعة، إلى جانب جزاءات فردية إضافية أعلنها وزير خارجية أستراليا في نهاية الأسبوع الماضي. ونحث مجلس الأمن على النظر في اتخاذ المزيد من الإجراءات لحماية الشعب الليبي، إن لزم الأمر.

إن الشعب الليبي يصرخ منادياً بالحرية. وتدعم أستراليا الحقوق والحريات العالمية للشعب الليبي. وقلوبنا مع الشعب الليبي، وهو يواصل النضال من أجل التحرر من الظلم. ونحن نحبي شجاعته.

السيد روبين (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إسرائيل تأييداً كاملاً القرار ٢٦٥/٦٥، وتؤيد تعليق عضوية ليبيا بمجلس حقوق الإنسان، وهو أمر كان ينبغي أن يحدث قبل فترة طويلة. وظللنا، على مدى سنوات، نلفت الانتباه إلى الحالة المزريّة والمندرة بالخطر لحقوق الإنسان في منطقتنا. وما الحالة الليبية إلا مثال لذلك. ومن المؤسف أن مثل هذه المآسي لا يُتصدى لها إلا عندما تتكشف الأزمات وجرائم

السيد فاليرو بريسينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نأسف لأننا مضطرون للرد على وفد الولايات المتحدة، لأن الموضوع الذي ناقشه موضوع إنساني بشكل عميق وعالمي، وبالتالي ليس ذا طابع ثنائي. ومن المفهوم أن حكومة لها تاريخ طويل من انتهاكات حقوق الإنسان في بلدها وفي أنحاء العالم يُنتظر أن ترد بحجج كاذبة على الإشارات البديهة من قبل الوفد الفنزويلي إلى السياسة القائمة على التدخل التي تنتهجها الولايات المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): انتهينا من مناقشتنا. وقد اتخذت الجمعية قرارا قويا وهاما يستجيب دون شك لآمال الملايين من الرجال والنساء في أن تتمكن الجمعية العامة، والأمم المتحدة ككل، من إثبات أنها مدافع صلب عن حقوق الإنسان. وبشكل شخصي، فإنني أرحب بهذا القرار وأود أن أعرب عن افتخاري برئاسة هذه الجمعية.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.

واليوم، في مواجهة الانتهاكات الفظيعة التي يرتكبها بحق الشعب الليبي أولئك الذين ينبغي أن يوفر لهم الحماية، وفي ظل ما يجب علينا أن نسميها حقا جريمة ترتكب بحق الشعب الليبي، أعلنت الجمعية العامة موقفها بوضوح بتعليق حقوق عضوية ليبيا في مجلس حقوق الإنسان. والصمت من جانبنا في هذا المنعطف لن يكون جريمة فحسب، ولكنه سيشكل إحقاقا في نظر التاريخ. وبهذه الطريقة، نعرب عن تضامننا مع ذلك الشعب العظيم، فيما نستجيب لدعوة مجلس حقوق الإنسان.

ولذلك، نؤيد القرار ٢٦٥/٦٥ ويسعدنا أننا تمكنا من المشاركة في هذا الجهد التاريخي للأمم المتحدة.

السيد فيني (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الدول العربية والأفريقية التي بادرت بتقديم قرار الجمعية العامة ٢٦٥/٦٥ الذي يعلق حقوق عضوية ليبيا في مجلس حقوق الإنسان، والذي كانت سويسرا من مقدميه. والقرار يمثل تنفيذا للفقرة ١٤ من القرار S-15/2 الذي اتخذته مجلس حقوق الإنسان في ٢٥ شباط/فبراير في دورته الاستثنائية بشأن حالة حقوق الإنسان في ليبيا.

وترحب سويسرا باتخاذ القرار ٢٦٥/٦٥ وفقا للأحكام ذات الصلة في القرار ٢٥١/٦٠. والقرار المتخذ اليوم يعزز بلا شك مصداقية مجلس حقوق الإنسان، وبالتالي مصداقية الأمم المتحدة ذاتها؛ وذلك أمر ضروري في نظر بلدي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في قائمتي لهذه الجلسة.

وقد طلبت دولة عضو ممارسة حقها في الرد. وأذكر الممثلين بأن البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول.